مناقشة أصالة
خمسة من كتب الوجادة

نبيل الكرخي

بغداد – آيار / مايو ٢٠٢٢م

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمـــة

أهمية هذا البحث تكمن في أنَّ تنقية ما وصلنا من كتب التراث المنسوب الى آل البيت الأطهار (صلوات الله عليهم) والتمييز بين الأصيل والدخيل فيها مهم جداً في تكوين مباني عقائدية قد تستند الى روايات في تلك الكتب. فإن صحّت نسبة الكتاب أصبح لزاماً علينا أتّباع الدليل الذي تدل عليه رواياتها، طبعاً مع مراعاة كونها ليست روايات آحاد خالية من القرائن المؤيدة لها. اما إذا صحّت عدم نسبة الكتاب الموجود حالياً الى مؤلفه وليس هناك دليل معتبر على أنَّ هذه الكتب التي وصلتنا حديثاً عن طريق الوجادة[1] هي نفس الكتب المشار اليها في القرون السابقة ايام حياة المؤلفين المنسوبة اليهم، فحينئذٍ لا يكون هناك اعتبار لرواياتها في موضوع العقائد، ويمكن الاستفادة منها في المواضيع الأخلاقية الحافلة بها.

يتضمن هذا الكتاب مناقشة صحة نسبة الكتب الأربعة التالية الى مؤلفيها وهي:

- التفسير المنسوب للامام العسكري (عليه السلام)
- تفسير القمّي
- بصائر الدرجات للصفار
- الاختصاص للشيخ المفيد

أمّا الكتاب الخامس فهو:

- مصباح الشريعة المنسوب للامام الصادق (عليه السلام)

وهذا الكتاب الخامس طبيعة تأليفه تختلف عن طبيعة تأليف الكتب الأربعة السابقة، إذ لم ينقل لنا التاريخ أنَّ هناك كتاباً للإمام الصادق (صلوات الله عليه) بعنوان (مصباح الشريعة) وإنما هو كتاب من تأليف بعض الصوفية دسّوه عليه ونسبوه إليه في غفلة من الزمن!

[1] كتب الوجادة هي الكتب التي تظهر فجأة في مكتبة قديمة أو بيد شخص ما منسوبة الى مؤلف عاش في قرون سابقة أو لا تكون فيها نسبة الى مؤلف معين، ولم يتناقلها العلماء عن طريق المناولة بالتتابع جيلاً بعد آخر. بل أقصى ما وردنا عنها أنَّ هناك ذكر لتأليف شخص معين لذلك الكتاب في القرون الماضية وبعض اقتباسات للعلماء منه في تلك القرون السابقة قبل انقطاع اخبار ذلك الكتاب ثم ظهوره الفجائي في زمن لاحق. فليس هناك وثاقة على انَّ كل ما جاء في ذلك الكتاب الذي تم إيجاده فجأة هو نفس الكتاب الذي وردتنا معلومات عن تأليفه بيد مؤلف معين! وبالضد منها ما يُعرف بكتب المناولة وهي الكتب شديدة الأهمية التي تناقلها العلماء يداً بيد عن طريق نسخها أو قراءة كل عالم للكتاب على تلاميذه وهكذا بالتتالي جيلاً بعد آخر، ومن امثلة كتب المناولة الكتب الروائية الأربعة: الكافي ومن لا يحضره فقه والتهذيب والاستبصار، وغيرها. بينما من أمثله كتب الوجادة هذه الكتب الخمسة التي نتناولها في هذا الكتاب، وهناك العديد غيرها.

أولاً. التفسير المنسوب للامام العسكري (عليه السلام):

رغم ان بعض العلماء وفي مقدمتهم الاخباريين يرون صحة نسبة هذا التفسير للامام العسكري (عليه السلام)، الا ان هناك علماء آخرين من اساطين المذهب يرون عدم صحة هذه النسبة، منهم: ابن الغضائري صاحب كتاب (الضعفاء)، والعلامة الحلي صاحب كتاب (الخلاصة)، والمحقق الداماد صاحب كتاب (شارع النجاة)، والتفرشي صاحب كتاب (نقد الرجال)، والأسترآبادي صاحب كتاب (منهج المقال)، والأردبيلي صاحب كتاب (جامع الرواة)، والعلامة الشيخ محمد جواد البلاغي صاحب تفسير (آلاء الرحمن)، والمحقق التستري صاحب كتاب (الأخبار الدخيلة)، والشيخ أبو الحسن الشعراني صاحب كتاب (حاشية مجمع البيان)، والسيد الخوئي صاحب كتاب (معجم رجال الحديث).

نقرأ في خلاصة الأقوال للعلامة الحلّي (قدّس سره): (٦٠ - محمد بن القاسم، وقيل ابن أبي القاسم، المفسر الاسترآبادي، روى عنه أبو جعفر ابن بابويه، ضعيف كذاب، روى عنه تفسيرا يرويه عن رجلين مجهولين، أحدهما يعرف بيوسف بن محمد بن زياد والاخر علي بن محمد بن يسار، عن أبيهما، عن أبي الحسن الثالث (عليه السلام)، والتفسير موضوع عن سهل الديباجي عن أبيه بأحاديث من هذه المناكير)[٢].

وقال الشيخ العلامة محمد جواد البلاغي (رضوان الله عليه) في تفسيره آلاء الرحمن (جلَّ جلالهُ): (واما التفسير المنسوب إلى الإمام الحسن العسكري (ع) فقد أوضحنا في رسالة منفردة في شأنه أنه مكذوب موضوع ومما يدل على ذلك نفس ما في التفسير من التناقض والتهافت في كلام الراويين وما يزعمان انه رواية وما فيه من مخالفة الكتاب المجيد ومعلوم التاريخ كما أشار اليه العلامة في الخلاصة وغيره)[٣].

ونورد نص ما قاله السيد أبو القاسم الخوئي (قدس سره) في ترجمة {٨٤٤٢ - علي بن محمد بن سيار} حول نسبة هذا التفسير إلى الإمام العسكري (عليه السلام)، قال: (التفسير المنسوب إلى الإمام العسكري، إنما هو برواية هذا الرجل (علي بن محمد بن سيار) وزميله يوسف بن محمد بن زياد، وكلاهما مجهول الحال، ولا يعتد برواية أنفسهما عن الإمام، اهتمامه بشأنهما، وطلبه من أبويهما إبقاءهما عنده لإفادتهما العلم الذي يشرفهما الله به. هذا مع أن الناظر في هذا التفسير لا يشك في أنه موضوع، وجل مقام عالم محقق أن يكتب مثل هذا التفسير، فكيف بالإمام)[٤].
وقال في موضع آخر في معجمه في ترجمة {١١٦١٣- محمد بن القاسم الاسترآبادي}: (من مشايخ الصدوق – قدس سره – ذكره في المشيخة وفي باب التلبية. الفقيه: الجزء ٢ ، الحديث ٩٦٧. وذكره مترضياص عليه في العيون: الجزء ١ ، الباب ٢٨، فيما جاء عن الإمام علي بن موسى عليهما السلام من الأخبار المتفرقة، الحديث ١٩. أقول: هذا هو محمد بن القاسم المفسر الاسترآبادي، الذي روى عنه الصدوق كثيرا، ففي بعض الموارد عبر عنه بمحمد بن القاسم الاسترآبادي كما تقدم، وفي

---

[٢] خلاصة الأقوال في معرفة الرجال / العلامة الحلي (قده) / تحقيق الشيخ جواد القيومي / مؤسسة نشر الفقاهة / مطبعة مؤسسة النشر الاسلامي / الطبعة الاولى، ١٤١٧هـ - ص٤٠٤ و٤٠٥.
[٣] تفسير آلاء الرحمن (جلَّ جلالهُ) / الشيخ محمد جواد البلاغي – ج١ ص٤٩.
[٤] معجم رجال الحديث / السيد ابو القاسم الموسوي الخوئي (قده) – ج١٣ ص١٥٧.

بعض الموارد عبر عنه بمحمد بن القاسم المفسر. العيون الجزء ١، الباب ١١، فيما جاء عن الرضا علي بن موسى عليهما السلام، في التوحيد، الحديث ٣٦.
وقد يجمع بين الامرين فيعبر عنه بمحمد بن القاسم الاسترآبادي المفسر. العيون: الجزء ١، الباب ٢٨، الحديث ٣٠. وقد يعبر عنه بمحمد بن القاسم المفسر، المعروف بأبي الحسن الجرجاني.
العيون: الجزء ١، الباب ٢٦، فيما جاء عن الرضا عليه السلام من الاخبار النادرة في فنون شتى، الحديث ٤، وقد جمع بين الجميع، وقال: حدثنا محمد بن القاسم الاسترآبادي المعروف بأبي الحسن الجرجاني المفسر (رضي الله عنه). المعاني: باب معنى الحروف المقطعة ١٦، الحديث ٤.
ووصفه بالخطيب، كما هو مذكور في أول التفسير المنسوب إلى الإمام العسكري عليه السلام.
وقال ابن الغضائري: " محمد بن القاسم المفسر الاسترآبادي: روى عنه أبو جعفر بن بابويه، ضعيف كذاب، روى عنه تفسيرا يرويه عن رجلين مجهولين، أحدهما يعرف بيوسف بن محمد بن زياد، والآخر علي بن محمد بن يسار، عن أبيهما، عن أبي الحسن الثالث عليه السلام، والتفسير موضوع عن سهل الديباجي، عن أبيه بأحاديث من هذه المناكير ". (إنتهى).
وذكر العلامة مثل ذلك في (٦٠) من الباب (١). من حرف الميم، من القسم الثاني، وقال: " محمد بن القاسم، وقيل: ابن أبي القاسم المفسر الاسترآبادي... " (إلى آخر ما ذكرناه).
بقي هنا أمور:
الأول: ان محمد بن القاسم تكرر ذكره في رواية الصدوق - قدس سره - عنه في كتبه، وليس في شئ من هذه الموارد التعبير عنه بمحمد بن أبي القاسم، فلم يظهر وجه لما ذكره العلامة، وقيل: ابن أبي القاسم.
الثاني: أن محمد بن القاسم هذا لم ينص على توثيقه أحد من المتقدمين، حتى الصدوق - قدس سره - الذي أكثر الرواية عنه بلا واسطة. وكذلك لم ينص على تضعيفه، إلا ما ينسب إلى ابن الغضائري، وقد عرفت غير مرة أن نسبة الكتاب إليه لم تثبت، وأما المتأخرون فقد ضعفه العلامة، والمحقق الداماد، وغيرهما، ووثقه جماعة آخرون على ما نسب إليهم، والصحيح أن الرجل مجهول الحال، لم تثبت وثاقته، ولا ضعفه، ورواية الصدوق عنه كثيرا لا تدل على وثاقته، ولا سيما إذا كانت الكثرة في غير كتاب الفقيه، فإنه لم يلتزم بأن لا يروي إلا عن ثقة، نعم لا يبعد دعوى أن الصدوق كان معتمدا عليه لروايته عنه في الفقيه، المؤيد بترضيه وترحمه عليه كثيرا، ولكن اعتماد الصدوق لا يكشف عن الوثاقة، ولعله كان من جهة أصالة العدالة، وعلى كل حال فالتفسير المنسوب إلى الإمام العسكري عليه السلام بروايته لم يثبت، فإنه رواه عن رجلين مجهول حالهما، وقد أشرنا إلى ذلك في ترجمة علي بن محمد بن يسار.
الثالث: أن المذكور في كلام ابن الغضائري، والعلامة، أن التفسير رواه يوسف بن محمد بن زياد، وعلي بن محمد بن يسار (سيار)، عن أبيهما، عن أبي الحسن الثالث عليه السلام، وفي هذا سهو من جهتين، الأولى: أن الرجلين رويا هذا التفسير عن الإمام عليه السلام، بلا واسطة، لا بواسطة أبويهما، وإنما ذكر الصدوق أنهما كانا من الشيعة، عن أبويهما، كما تقدم في ترجمة علي بن محمد بن سيار، وصرح بذلك في أول التفسير المنسوب إلى الإمام العسكري عليه السلام.
نعم ورد في موارد رواية الصدوق، عن محمد بن القاسم الاسترآبادي، عن يوسف بن محمد بن زياد، وعلي بن محمد بن سيار، عن أبويهما، عن الحسن بن علي الإمام العسكري عليه السلام، كما في الحديثين المتقدمين من الفقيه والمعاني، وكما في الحديث ١، من الباب ٢٧، فيما جاء عن الرضا

عليه السلام، في هاروت وماروت من العيون: الجزء ١، وغير بعيد أن تكون كلمة عن أبويهما، في هذه الموارد من زيادة النساخ، أو أن جملة: وكان من الشيعة، ساقطة قبل كلمة: عن أبويهما.
الثانية: أنهما نسبا التفسير إلى أبي الحسن الثالث عليه السلام، مع أنه منسوب إلى أبي محمد العسكري عليه السلام.
الرابع: أن المذكور في كلام ابن الغضائري، والعلامة، أن التفسير موضوع عن سهل الديباجي، عن أبيه، بأحاديث من هذه المناكير، وهذه العبارة لا نعرف لها معنى محصلا، فإن سهلا لم يقع في سند هذا التفسير، وإنما رواه الصدوق - قدس سره -، عن محمد بن القاسم، عن يوسف بن محمد بن زياد، وعلي بن محمد بن سيار، عن الإمام العسكري عليه السلام، وغير بعيد أن تكون في العبارة تحريف، أو سقط من النساخ)[٥].
وقال في ترجمة {١٣٨٣٨ - يوسف بن محمد بن زياد}: (روى عن أبيه، وروى عنه محمد بن القاسم الاسترآبادي. الفقيه: الجزء ٢، باب التلبية، الحديث ٩٦٧. أقول: إنه رجل مجهول الحال، وتقدم ذكره في علي بن محمد بن سيار، ومحمد ابن القاسم الاسترآبادي)[٦].

إذن السيد الخوئي (قده) ينفي صحة نسبة هذا التفسير للإمام العسكري (عليه السلام).

ونورد ايضاً طلباً للفائدة كلام الشيخ حسين معتوق في كتابه (الانصاف في مسائل الخلاف) قال:
(التفسير المنسوب للإمام الحسن العسكري عليه السلام: وأقدم المصادر المتوفرة التي تذكر تفسير الإمام العسكري (ع) كتاب معالم العلماء لابن شهرآشوب المازندراني (قدس سره)، حيث قال في ترجمة الحسن بن خالد البرقي: من كتبه تفسير العسكري (ع) من إملاء الإمام عليه السلام، مائة وعشرون مجلدة، والظاهر أنّ المقصود هنا بالعسكري هو الإمام الهادي (ع) حيث يلقب بـ (صاحب العسكر)، وهذا التفسير ليس منه عين ولا أثر ولذا قال المحقق الطهراني (قدس سره) في الذريعة: وكما أنّ الظاهر أنّ المملي لهذا التفسير إنما هو أبو الحسن الثالث الهادي عليه السلام، كذلك الظاهر أنه لم يبق من كافة مجلداته المذكورة عين ولا أثر مثل سائر التصانيف الكثيرة لأصحابنا التي لم نطلع على أعيانها، بل لم يبلغنا أسماؤها أيضاً.
كما أنه لو سلم أنه للإمام الحسن العسكري (ع) فالتفسير المنسوب له المتوفر لا ينتهي في الرواية إلى الحسن بن خالد، وهذا التفسير من الكتب التي لم نجد لها ذكر في كتب المتقدمين ولو بالإشارة فضلاً عن النقل عنها، وأول ما عرف هذا التفسير في زمن العلامة المجلسي (قدس سره)، وكان من الكتب التي عُثر عليها من بين المخطوطات، وقد جاء في مقدمته: قال ابن بابويه: أخبرنا أبو الحسن محمد بن القاسم المفسر الاسترآبادي الخطيب رحمه الله، قال حدثني أبو يعقوب يوسف بن محمد بن زياد وأبو الحسن علي بن محمد بن سيار، وكانا من الشيعة الإمامية، قالا: وكان أبوانا إماميين، وكان الزيدية هم الغالبون في استرآباد، وكنا في إمارة الحسن بن زيد العلوي الملقب بالداعي إلى الحق إمام الزيدية، وكان كثير الإصغاء إلى الزيدية، فخشيناهم على أنفسنا، فخرجنا بأهالينا إلى حضرة الإمام أبي محمد الحسن بن علي بن محمد أبا القائم عليهم السلام.
ونتيجة لتشابه أو تطابق هذا السند مع ما في بعض كتب الصدوق (قدس سره) فقد حكم البعض كالمحدث النوري (قدس سره) في المستدرك بأنه هذا التفسير اعتمد عليه الشيخ الصدوق وغيره.

---

[٥] معجم رجال الحديث / السيد ابو القاسم الموسوي الخوئي (قده) – ج١٨ ص(١٦١-١٦٤).
[٦] معجم رجال الحديث / السيد ابو القاسم الموسوي الخوئي (قده) – ج٢١ ص١٨٦.

فقد روى الشيخ الصدوق في كتابي التوحيد ومعاني الأخبار، بعض الأخبار عن الإمام العسكري صلوات الله وسلامه عليه حيث قال: أخبرنا أبو الحسن محمد بن القاسم المفسر الاسترآبادي الخطيب رضي الله عنه، قال حدثني أبو يعقوب يوسف بن محمد بن زياد، وأبو الحسن علي بن محمد بن سيار، وكانا من الشيعة الإمامية، عن أبويهما، عن الحسن بن علي بن محمد (ع).

ولو تجاوزنا عن الإختلاف في السند بين ما هو مدون في مقدمة التفسير وبين ما في التوحيد ومعاني الأخبار، فإنّ من الواضح أنّ مجرد ذكر اسم الشيخ الصدوق (قدس سره) في كتاب وجد من بين الكتب وليس لأحد من الفقهاء له طريق بخصوصه سوى الطرق المعهودة لكتب الشيخ الصدوق (قدس سره) نفسه المدونة في كتب الإجازات، لا يكفي لإثبات رواية الشيخ الصدوق (قدس سره) لهذا الكتاب، بل لو تنزلنا عن ذلك فالسند إلى التفسير المذكور في غاية الضعف، ومن أهم المشاكل التي تواجهنا أمام توثيق رواته هي أنهم من المجهولين على أقل تقدير، فأبو الحسن محمد بن القاسم الاسترآبادي مجهول الحال على الأقل، وقد نقل عن ابن الغضائري أنه قال بشأنه: ضعيف كذاب، روى عنه [أي الصدوق قده] تفسيرا يرويه عن رجلين مجهولين، أحدهما يعرف بـ "يوسف بن محمد بن زياد" والآخر "علي بن محمد بن سيار" عن أبيهما عن أبي الحسن الثالث، والتفسير موضوع عن سهل الديباجي عن أبيه بأحاديث من هذه المناكير.

وأما بالنسبة لـ "علي بن محمد بن سيار ويوسف بن محمد بن زياد" فمجهولان غاية الجهالة، وليس لهما ذكر في كتب الرجال، ولا سبيل للتعرف على شيء من حالهما ولا حال أبويهما.

وعليه فلا يمكن الاعتماد على أحد من الرواة المذكورين لإثبات صحة نسبة التفسير المتقدم للإمام (ع)، بل يمكن القول بحصول الاطمئنان أو القطع بعدم صدور مثل هذا التفسير عن الإمام (ع)، وذلك لأمرين:

أحدهما: أن التفسير المذكور إنما عثر على بعض منه وليس تمامه، وهو قسم ضخم، ومع هذا لم نجد أحداً من الأصحاب حسب المصادر الكثيرة المتوفرة لدينا ذكره ولو بالإشارة، فضلاً عن الاهتمام بحفظه والعناية به، ولو كان الكتاب بالفعل صادراً من الإمام المعصوم (ع) لكان مما يهتم به فقهاء الطائفة وأعيانها أكثر من اهتمامهم بأي كتاب آخر من الكتب المدونة في التفسير أو الحديث، لكونه مما لا يحتاج البحث إلى السند، مضافاً إلى كونه من تصنيف نفس الإمام (ع)، ونفس الإهمال وعدم ذكره بما يتناسب مع صدوره عن المعصوم (ع) دليل على كونه من الموضوعات التي لا أساس لها من الصحة.

ثانيهما: نفس مضمون الكتاب لا يتناسب وأنْ يكون صادراً من الإمام المعصوم (ع)، ولذا قال السيد المحقق الخوئي (قدس سره): هذا مع أن الناظر في هذا التفسير لا يشك في أنه موضوع، وجل مقام عالم محقق أن يكتب مثل هذا التفسير، فكيف بالإمام عليه السلام)[٧].

[٧] الانصاف في مسائل الخلاف / الشيخ علي معتوق / نسخة الكترونية مطابقة للمطبوعة – ج١ ص١٣٠-١٣٤.

ثانياً. تفسير القمّي:

هناك شك في صحة نسبة هذا التفسير المطبوع الى الشيخ علي بن ابراهيم القمي (قده). يقول السيد طيب الجزائري محقق كتاب تفسير القمّي، والمطبوع في مطبعة مؤسسة دار الكتب في قم المقدسة ما نصّه: (بقي شئ: وهو ان الراوي الاول الذي املا عليه علي بن ابراهيم القمّي هذا التفسير على ما يتضمنه بعض نسخ هذا التفسير (كما في نسختي) هو أبو الفضل العباس ابن محمد بن قاسم بن حمزة بن موسى بن جعفر عليه السلام، تلميذ علي بن ابراهيم، وهذا الشخص وان لم يوجد له ذكر في الاصول الرجالية كما ذكره صاحب الذريعة إلا ان ما يدل على علو شأنه وسمو مكانه كونه من اولاد الامام موسى ابن جعفر عليه السلام ومنتهيا إليه بثلاث وسائط فقط، وقد ذكره غير واحد من كتب الانساب كبحر الانساب والمجدي وعمدة الطالب، ومما يرفع غبار الريب عن اعتبار الراوي ركون الاصحاب إلى هذا الكتاب وعملهم به بلا ارتياب فلو كان فيه ضعف لما ركنوا إليه)[٨]. واما كون العباس بن محمد بن القاسم قد حاز علو الشان والسمو في المكانة فهذا على فرض صحته فلا يعني وثاقته، ولا ابتعاده عن الامام الكاظم (عليه السلام) بثلاثة وسائط كافية لتوثيقه ونحن نعلم الرواية التي تقول أنَّ ابن اخ الامام الكاظم (عليه السلام) هو الذي سعى بالامام الكاظم (عليه السلام) ووشى به عند الخليفة العباسي هارون الفاسق، فكيف بمن يبتعد عن الامام الكاظم (عليه السلام) بثلاث وسائط!؟؟ كما انه مذكور في عمدة الطالب لإبن عنبة اتفاقاً حين ذكر نسب بنو سياه فقال ما نصه: (ومن بنى محمد بن القاسم بن حمزة بن الكاظم "عليه السلام" أحمد بن زيد الملقب سياه بن جعفر بن العباس بن محمد بن القاسم بن حمزة بن الكاظم "عليه السلام" كان مقيما ببغداد وولد فيها أولادا منهم محمد المدعو بالزنجار، له ولد يقال لهم بنو سياه)[٩]! وهكذا تجد النص في عمدة الطالب لا يحمل اي توثيق او سمو مكانة سوى الانتساب الكريم.

واما في المجدي للعمري فقد قال: (ومنهم أحمد بن زيد الملقب دنهشا بن جعفر بن العباس بن محمد بن القاسم بن حمزة بن موسى الكاظم)[١٠] الخ، والنص ايضاً لا يحمل اي توثيق، كما ان النصين في عمدة الطالب والمجدي لا يحملان اي معنى يدل على تميز العباس بن محمد المذكور عن اقرانه في زمانه وانما ذكروه في سياق نسب لشخص آخر معروف في زمانه! فهو مجهول الحال. وحتى ان ذكروه وذكروا اولاده واحفاده فهذا لا يعني توثيقه كما هو معلوم.

ومن جهة اخرى فإن علماء الرجال عند الشيعة أعرضوا عن العباس بن محمد بن القاسم فلم يذكروه مما يعني انه مجهول الحال رغم ان بعض العلماء قد رووا عنه في كتبهم مثل علل الشرائع للشيخ الصدوق وعيون اخبار الرضا (عليه السلام) للشيخ الصدوق ايضاً، ووسائل الشيعة للحر العاملي وبحار الانوار للعلامة المجلسي، فلم يتفرد ذكره في تفسير القمي بل ذكره آخرون كما بينا وأعرض عنه علماء الرجال فلم يبينوا حاله، فهو مجهول الحال.

---

[٨] تفسير القمي – ابو الحسن علي بن ابراهيم القمي ت٣٢٩هـ - طبعة ثالثة ١٤٠٤هـ - مطبعة مؤسسة دار الكتب في قم المقدسة - ج ١ ص ١٥

[٩] عمدة الطالب في انساب آل ابي طالب – ابن عنبة الحسني ت٨٢٨هـ - تحقيق محمد حسن آل الطالقاني – الطبعة الثالثة ١٩٦١م - المطبعة الحيدرية في النجف الاشرف – ص٢٢٩.

[١٠] المجدي في انساب الطالبيين – علي بن محمد بن علي بن محمد العلوي العمري النسابة – تحقيق الشيخ احمد المهدوي الدامغاني – الطبعة الاولى ١٤٠٩هـ مطبعة سيد الشهداء عليه السلام – ص١١٧.

وفي الحقيقة فليس العباس بن محمد المذكور هو الوحيد المجهول في سند رواية تفسير القمي، بل نقرأ في التفسير نفسه، ج١ ص٢٧، ما نصّه: (اقول تفسير بسم الله الرحمن الرحيم حدثنى أبو الفضل العباس بن محمد بن القاسم بن حمزة بن موسى بن جعفر عليه السلام قال حدثنا أبو الحسن علي بن ابراهيم قال حدثني ابي رحمه الله عن محمد بن ابي عمير عن حماد بن عيسى عن حريث عن ابي عبد الله (ع) قال) الى آخر الرواية ...! فهذا النص يكشف عن ان هناك شخص آخر يروي عن العباس بن محمد المذكور هذا التفسير حيث قال: (حدثنى أبو الفضل العباس بن محمد) الخ! فإذا كان التفسير فيه هذين المجهولين فكيف نثق بما ورد فيه من قضايا حساسة كالموقف من القرآن ودعوى وقوع التحريف فيه!؟ فهذه الدعوى لا يصح نسبتها الى مؤلف التفسير اصلاً لأنها مروية بطريق غامض فيه مجهولين!

وقال الشيخ محمد آصف المحسني (رحمه الله): (لقيت العالم الجليل السّيد علي السيستاني الّذي أصبح اليوم بعد وفاة السّيد الخوئي قدس سره من المراجع للمؤمنين في النّجف الأشرف في ضمن زيارتي لأئمّة العراق عليهم السلام، فقال: إنّ تفسير علي بن إبراهيم الموجود المطبوع من تدوين بعض تلامذته أخذ روايات تفسيره وروايات الجارودي ـ كلّا أو بعضا ـ ودوّنهما، فأشتهر الكتاب بـ: تفسير علي بن إبراهيم. أقول: احتمال صحّة هذا القول يسقط اعتبار مقدّمة الكتاب المذكورة من رأس لعدم العلم بأنّ مقدّمة التّفسير من علي بن إبراهيم، أو من مدوّن الكتاب وجامعه المجهول)[١١].

وقال الشيخ اسد الله التستري: (وربما يظهر من بعض عبارات تفسيره ان كثيرا من رواياته من زيادة راوى الكتاب المذكور اسمه في اوائله فلعلّه هو الّذى الفه حين كفّ بصر عليّ بن إبراهيم فانّ النجاشي ذكر انّه اضرّ في وسط عمره ونقل الشّيخ عن الصّدوق انه روى عن مشايخه عنه جميع كتبه واستثنى حديثا من بعضها وهو كتاب الشّرائع وقال لا ارويه لانّه محال وذكر النّجاشي من جملة كتبه رسالة في معنى هشام و يونس ومن جملة كتب سعد بن عبد الله وكان شيخ الطّائفة وفقيهها ووجهها كتاب الردّ على عليّ بن ابراهيم في معنى هشام ويونس وكتاب مثالب رواة الحديث وروى الصّدوق في الفقيه رواية عن المفضل بن عمر بحذف الاسناد ثم قال لم اجد ذلك في شيء من الاصول وانّما تفرّد بروايته على بن ابراهيم بن هاشم انتهى)[١٢].

وقال الشيخ آقا بزرگ الطهراني: (عمد المفسر القمي في تفسيره هذا على خصوص ما رواه عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام في تفسير الآيات، وكان جله مما رواه عن والده إبراهيم بن هاشم عن مشايخه البالغين إلى الستين رجلا من رجال أصحاب الحديث،.... ولخلو تفسيره هذا عن روايات سائر الأئمة عليهم السلام قد عمد تلميذه الآتي ذكره والراوي لهذا التفسير، عنه على ادخال بعض روايات الإمام الباقر عليه السلام التي أملاها على أبي الجارود في أثناء هذا التفسير، وبعض روايات أخر عن سائر مشايخه مما يتعلق بتفسير الآية ويناسب ذكرها في ذيل تفسير الآية، ولم يكن موجودا في تفسير على بن إبراهيم فأدرجها في أثناء روايات هذا التفسير تتميما له وتكثيرا لنفعه، وذلك التصرف وقع منه من أوائل سورة آل عمران إلى آخر القرآن، والتلميذ هو الذي صدر التفسير باسمه في عامة نسخه الصحيحة التي رأيناها فان فيها بعد الديباچه والفراغ عن بيان أنواع

[١١] بحوث في علم الرجال / الشيخ محمد آصف المحسني (رحمه الله) – ص٧٤ و٧٥.
[١٢] كشف القناع عن وجوه حجية الإجماع / الشيخ اسد الله التستري الكاظمي – ص٢١٤.

علوم القرآن ما لفظه: "حدثني أبو الفضل العباس بن محمد بن قاسم بن حمزة بن موسى بن جعفر عليه السلام")[١٣].

وقال السيد محمد رضا السيستاني: (إنَّ هذه المجموعة ليست كتاب تفسير القرآن لعلي بن ابراهيم بلا زيادة ولا نقيصة ولا تغيير ولا تبديل بل هي مؤلَّفٍ آخر لمؤلِّفٍ آخر، فهو يشبه الى حد ما كتاب ابن العتايقي الحلّي الذي اختصر فيه تفسير علي بن ابراهيم وأضاف عليه بعض ما رآه مناسباً، والله العالم بحقائق)[١٤].

وقال الشيخ جعفر سبحاني حول تفسير القمي في كتابه (كليات في علم الرجال)، ما نصّه: (يروي التفسير عن علي بن إبراهيم، تلميذه أبو الفضل العباس بن محمد بن القاسم بن حمزة بن موسى بن جعفر عليه السلام. ومع الاسف، إنه لم يوجد لراوي التفسير (العباس بن محمد) ذكر في الاصول الرجالية، بل المذكور فيها ترجمة والده المعروف بـ "محمد الاعرابي" وجده "القاسم" فقط. فقد ترجم والده الشيخ الطوسي في رجاله في أصحاب الامام الهادي عليه السلام بعنوان محمد بن القاسم بن حمزة بن موسى العلوي. قال شيخنا الطهراني: "وترجم أبو عمرو الكشي جده بعنوان "القاسم بن حمزة بن موسى بن جعفر" وذكر أنه يروي عن أبي بصير، ويروي عنه أبو عبد الله محمد بن خالد البرقي". وأما العباس فقد ترجم في كتب الانساب، فهو مسلم عند النسابين وهم ذاكرون له ولاعمامه ولاخوانه ولاحفاده عند تعرضهم لحمزة بن الامام موسى بن جعفر الكاظم عليه السلام. فقد ذكر شيخنا المجيز الطهراني أنه رأى ترجمته في المجدي، وعمدة الطالب ص ٢١٨ من طبع لكنهو، وبحر الانساب، والمشجر الكشاف، والنسب المسطر المؤلف في حدود ٦٠٠، فعندما ذكر عقب محمد الاعرابي بن القاسم بن حمزة بن موسى عليه السلام، ذكروا أن محمدا هذا أعقب من خمسة بنين موسى، وأحمد المجدور، وعبد الله، والحسين أبي زيبة، والعباس، وذكروا من ولد العباس، ابنه جعفر بن العباس، ثم ابن جعفر زيدا الملقب بـ "زيد سياه".. وذكر مؤلف "النسب المسطر" (المؤلف بين ٦٠٠ ٥٩٣) أعقاب العباس. قال: "وأما العباس بطبرستان ابن محمد الاعرابي فله أولاد بها منهم جعفر وزيد والحسن ولهم أعقاب، ويظهر من "النسب المسطر" أنه نزل بطبرستان ولاولاده الثلاثة أعقاب بها وكانت طبرستان في ذلك الاوان مركز الزيدية".

التفسير ليس للقمي وحده: إن التفسير المتداول المطبوع كرارا ليس لعلي بن إبراهيم وحده، وإنما هو ملفق مما أملاه علي بن إبراهيم على تلميذه أبي الفضل العباس، وما رواه التلميذ بسنده الخاص عن أبي الجارود من الامام الباقر عليه السلام. وإليك التعرف على أبي الجارود وتفسيره: أما ابو الجارود، فقد عرفه النجاشي بقوله: "زياد بن المنذر، أبو الجارود الهمداني الخارفي الاعمى،.. كوفي، كان من أصحاب أبي جعفر عليه السلام. وروى عن أبي عبد الله عليه السلام وتغير لما خرج زيد رضي الله عنه وقال أبو العباس ابن نوح: هو ثقفي، سمع عطية، وروى عن أبي جعفر، وروى عنه مروان بن معاوية وعلي بن هاشم بن البريد يتكلمون فيه، قاله البخاري". وقال الشيخ في رجاله في أصحاب الباقر عليه السلام: "زياد بن المنذر أبو الجارود الهمداني، الحوفي الكوفي تابعي زيدي أعمي، إليه تنسب الجارودية منهم". والظاهر أن الرجل كان إماميا، لكنه رجع عندما خرج زيد بن علي فمال إليه وصار زيديا. ونقل الكشي روايات في ذمّه، غير أن الظاهر من

---

[١٣] الذريعة / آقا بزرگ الطهراني - ج ٤ ص٣٠٣.

[١٤] وسائل الإنجاب الصناعية، دراسة فقهية / السيد محمد رضا السيستاني / دار المؤرخ العربي في بيروت / الطبعة الثانية ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م – ص٥٧١.

الروايات التي نقلها الصدوق، رجوعه إلى المذهب الحق. وأما تفسيره فقد ذكره النجاشي والشيخ وذكرا سندهما إليه، وإليك نصهما: فقال الاول: "له كتاب تفسير القرآن، رواه عن أبي جعفر عليه السلام. أخبرنا عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن سعيد قال: حدثنا جعفر بن عبد الله المحمدي، قال: حدثنا أبو سهل كثير بن عياش القطان، قال: حدثنا أبو الجارود بالتفسير". فالنجاشي يروي التفسير بواسطة عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن سعيد المعروف بابن عقدة وهو أيضا زيدي. كما أن الشيخ يروي التفسير عن ابن عقدة بواسطتين. قال: "وأخبرنا بالتفسير أحمد بن عبدون، عن أبي بكر الدوري، عن ابن عقدة، عن أبي عبد الله جعفر بن عبد الله المحمدي، عن كثير بن عياش القطان وكان ضعيفا وخرج أيام أبي السرايا معه فأصابته جراحة، عن زياد بن المنذر أبي الجارود، عن أبي جعفر الباقر عليه السلام ". إذا عرفت هذا فاعلم أن أبا الفضل الراوي لهذا التفسير قد روى في هذا التفسير روايات عن عدة من مشايخه. ١ علي بن إبراهيم، فقد خص سورة الفاتحة والبقرة وشطرا قليلا من سورة آل عمران بما رواها عن علي بن ابراهيم عن مشايخه. قال قبل الشروع في تفسير الفاتحة: "حدثنا أبو الفضل العباس بن محمد بن القاسم بن حمزة بن موسى بن جعفر عليه السلام، قال: حدثنا أبو الحسن علي بن ابراهيم، قال: حدثني أبي رحمه الله، عن محمد بن أبي عمير، عن حماد بن عيسى، عن أبي عبد الله عليه السلام". ثم ذكر عدة طرق لعلي بن إبراهيم. وساق الكلام بهذا الوصف إلى الآية ٤٥ من سورة آل عمران، ولما وصل إلى تفسير تلك الآية، أي قوله سبحانه: ((إذ قالت الملائكة يا مريم إن الله يشترك بكلمة منه اسمه المسيح عيسى بن مريم وجيها في الدنيا والآخرة ومن المقربين)) أدخل في التفسير ما أملاه الامام الباقر عليه السلام لزياد بن المنذر أبي الجارود في تفسير القرآن، وقال بعد ذكر الآية: "حدثنا أحمد بن محمد الهمداني (المراد به أحمد بن محمد بن سعيد المعروف بابن عقدة وهو زيدي من قبيلة همدان اليمن) قال: حدثنا جعفر بن عبد الله (المراد المحمدي) قال: حدثنا كثير بن عياش، عن زياد بن المنذر أبي الجارود، عن أبي جعفر محمد بن علي عليه السلام". وهذا السند بنفسه نفس السند الذي يروي به النجاشي والشيخ تفسير أبي الجارود، ولما كان الشيخ والنجاشي متأخرين من جامع التفسير، نقل النجاشي عن أحمد بن محمد الهمداني (ابن عقدة) بواسطة عدة من أصحابنا، ونقل الشيخ عنه أيضا بواسطة شخصين وهما: أحمد بن عبدون وأبي بكر الدوري عن ابن عقدة. وبهذا تبين أن التفسير ملفق من تفسير علي بن إبراهيم وتفسير أبي الجارود، ولكل من التفسيرين سند خاص، يعرفه كل من راجع هذا التفسير، ثم إنه بعد هذا ينقل عن علي بن إبراهيم كما ينقل عن مشايخه الاخر إلى آخر التفسير. وبعد هذا التلفيق، كيف يمكن الاعتماد على ما ذكر في ديباجة الكتاب لو ثبت كون الديباجة لعلي بن إبراهيم نفسه؟ فعلى ذلك فلو أخذنا بهذا التوثيق الجماعي، يجب أن يفرق بين ما روى الجامع عن نفس علي بن ابراهيم، وما روى عن غيره من مشايخه، فإن شهادة القمي يكون حجة في ما يرويه نفسه، لا ما يرويه تلميذه من مشايخه. ثم إن الاعتماد على هذا التفسير بعد هذا الاختلاط مشكل جدا، خصوصا مع ما فيه من الشذوذ في المتون. وقد ذهب بعض أهل التحقيق إلى أن النسخة المطبوعة تختلف عما نقل عن ذلك التفسير في بعض الكتب، وعند ذلك لا يبقى اعتماد على هذا التوثيق الضمني أيضا، فلا يبقى الاعتماد لا على السند ولا على المتن)[١٥].

[١٥] كليات في علم الرجال – الشيخ جعفر سبحاني – الطبعة الثالثة – مؤسسة النشر الاسلامي – ص٣١٢.

وتحدث السيد محمد رضا السيستاني عن إنَّ النسخة الواصلة الينا من كتاب (تفسير القمّي) هي من كتب الوجادة، فقال: (أسانيد صاحب الوسائل إلى مرويات الشيخ الطوسي (قدس سره) من الأصول والكتب إنما هي طرقه إلى نسخ الشيخ من تلك المصنّفات أو إلى عناوينها المذكورة في الفهرست لا إلى النسخ الواصلة إلى صاحب الوسائل منها، وكم فرق بين الأمرين، فوجود السند إلى أصل الكتاب -مثلا- لا يثبت صحة النسخة الواصلة بطريق الوجادة. ومن المؤكد أن معظم مصادر صاحب الوسائل قد وصلت إليه بهذا الطريق - كما هو الحال بالنسبة إلى معاصره العلامة المجلسي (قدس سره) وسائر المتأخرين – وقد ظهر ذلك جلياً بالعثور على نُسَخِه الشخصية من بعض مصادره ككتاب علي بن جعفر وما سمّاه بنوادر أحمد بن محمد بن عيسى وكتاب سليم بن قيس وكتاب الاختصاص المنسوب إلى الشيخ المفيد. وبالجملة لا ريب في ان صاحب الوسائل (رضي الله عنه) لم يكن يختلف عن باقي الاعلام المتأخرين في طريقة حصوله على كتب المتقدّمين ومصنفاتهم، وهي طريقة الوجادة مع الاعتماد على القرائن والشواهد الداخلية والخارجية في صحة النسبة واعتبار النسخة، وربما كان – كما يقول المحدّث النوري - يتشبث في الاعتماد او النسبة بوجوه ضعيفة وقرائن خفية، كما لُوحِظ ذلك فيما سمّاه بنوادر أحمد بن محمد بن عيسى. فالنتيجة أنّه لا سبيل الى إثبات اعتبار النسخة المتداولة من تفسير علي بن ابراهيم عن طريق صحة سند صاحب الوسائل الى مرويات الشيخ الطوسي (قدس سره))[١٦].

ثالثاً. كتاب الاختصاص المنسوب للشيخ المفيد (قدس سره):

وفيما يخص صحة نسبة كتاب الاختصاص الى الشيخ المفيد فقد قال السيد محمد مهدي الخرسان محقق النسخة المطبوعة من كتاب الاختصاص المنسوب للشيخ المفيد: (أمّا الجواب عن سؤال من هو مؤلّف الكتاب؟ وهو السؤال الأوّل ومن أجله سلكنا هذا السبيل وغيره، فقد حصل لنا ظن بأنّه للشيخ المفيد (رحمه الله)). فهو يظن ان الكتاب للشيخ المفيد ولم يذكر ان له إطمئنان أو علم بذلك، ان الظن لا يغني من الحق شيئاً.

وقال السيد الخوئي فى ترجمة رشيد الهجري: (فإن كتاب الاختصاص لم يثبت أنه للشيخ المفيد قدس سره)[١٧].
وقال ايضاً في ترجمة (زهير بن معاوية): (لم يثبت أن كتاب الاختصاص للشيخ المفيد قدس سره)[١٨].
وفي ترجمة (زيد بن ارقم): (ان كتاب الاختصاص لم يثبت انه من تأليف الشيخ المفيد قدس سره)[١٩].
وفي ترجمة (زيد بن صوحان): (على ان كتاب الاختصاص لم يثبت اعتباره في نفسه)[٢٠].

---

[١٦] وسائل الإنجاب الصناعية، دراسة فقهية / السيد محمد رضا السيستاني / دار المؤرخ العربي في بيروت / الطبعة الثانية ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م – ص٥٤٦ و٥٤٧.
[١٧] معجم رجال الحديث / السيد ابو القاسم الخوئي / مطبعة مركز نشر الثقافة الاسلامية / الطبعة الخامسة ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م - ج٨ ص١٩٧
[١٨] معجم رجال الحديث / السيد ابو القاسم الخوئي - ج٨ ص٣٠٧
[١٩] معجم رجال الحديث / السيد ابو القاسم الخوئي - ج٨ ص٣٤٥
[٢٠] معجم رجال الحديث / السيد ابو القاسم الخوئي - ج٨ ص٣٥٥

وفي ترجمة (زيد الخير): (الا ان الرواية ضعيفة لعدم ثبوت اسناد كتاب الاختصاص الى الشيخ المفيد قدس سره)[٢١].
وفي ترجمة (عبد الله بن ابي يعفور): (ان السند الى هذا الكتاب مجهول)[٢٢].
وفي ترجمة (عبد الله بن المغيرة): (لا يمكن الاعتماد عليه لعدم ثبوت نسبة الكتاب الى الشيخ المفيد قدس سره)[٢٣].

وقال السيد كاظم الحائري عن استاذه السيد محمد باقر الصدر: (افاد استاذنا الشهيد – رحمه الله – أنّه لا دليل على كون الاختصاص للشيخ المفيد – قدّس سرّه – عدا كونه من الكتب التي اشتهرت عنه)[٢٤].

وقال الشيخ حسين معتوق في كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف) ج١ ص١٣٩: (كتاب الاختصاص المنسوب للشيخ المفيد (قدس سره): وهذا الكتاب لم يذكره أحد من المتقدمين ممن ترجم الشيخ المفيد (قدس سره)، ولكن في نسخة منه تاريخ كتابتها سنة (١٠٥٥ هـ) ذكر كاتبها أنه من مصنفات الشيخ المفيد (قدس سره) وأنه استخرجه من كتاب الاختصاص للشيخ أبي علي أحمد بن الحسين بن أحمد بن عمران المعاصر للشيخ الصدوق، ولا علم لنا بحال هذا الكاتب، فضلاً عن الفاصل الزمني بينه وبين الشيخ المفيد وعدم وجود إسناد متصل إليه، ولذا حكم غير واحد من المحققين منهم السيد المحقق الخوئي (قدس سره) إلى عدم ثبوت نسبة الكتاب إليه، والمسألة محل خلاف بين المحققين).

رابعاً. كتاب بصائر الدرجات:

اما فيما يخص صحة نسبة كتاب بصائر الدرجات الى الشيخ محمد بن الحسن الصفار:
قال النجاشي: ((أخبرنا بكتبه كلها ما خلا بصائر الدرجات: أبو الحسين علي بن أحمد بن محمد بن طاهر الأشعري القمي قال: حدثنا محمد بن الحسن بن الوليد، عنه: بها. وأخبرنا: أبو عبد الله بن شاذان، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن يحيى، عن أبيه، عنه: بجميع كتبه وببصائر الدرجات)[٢٥].

وقال الطوسي: (أخبرنا بجميع كتبه ورواياته ابن أبي جيد، عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن محمد بن الحسن الصفار، وأخبرنا جماعة، عن محمد بن علي بن الحسين، عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن محمد بن الحسن الصفار، عن رجاله، إلا كتاب بصائر الدرجات فإنه لم يروه عنه

---

[٢١] معجم رجال الحديث / السيد ابو القاسم الخوئي – ج٩ ص١٠١
[٢٢] معجم رجال الحديث / السيد ابو القاسم الخوئي – ج١١ ص١٠٧
[٢٣] معجم رجال الحديث / السيد ابو القاسم الخوئي – ج١١ ص٣٦٢
[٢٤] مباحث الاصول، تقريراً لابحاث سماحة آية الله العظمى الشهيد السيد محمد باقر الصدر (قدس سره) بقلم السيد كاظم الحائري / مطبعة مركز النشر – مكتب الاعلام الاسلامي في قم المقدسة / الطبعة الاولى ١٤٠٧هـ - ق٢ ج٢ ص٢١٠
[٢٥] رجال النجاشي /

محمد بن الحسن بن الوليد. وأخبرنا به الحسين بن عبيد الله، عن أحمد بن محمد بن يحيى، عن أبيه عن محمد بن الحسن الصفار)[٢٦].

وقال السيد الخوئي (قده) في كتابه (معجم رجال الحديث) في الجزء (١٦) وهو يتحدث عن الشيخ محمد بن الحسن الصفار: (كما ان طريق الشيخ اليه صحيح في غير كتاب بصائر الدرجات، بل فيه على الاظهر، فإنَّ في طريقه ابن ابي جيد، فإنَّه ثقة، لانه من مشايخ النجاشي)[٢٧].

وفي معجم رجال الحديث (في ج٣ ص١٢٣) نجد السيد الخوئي (قده) يحكم بجهالة احمد بن محمد بن يحيى العطار وهو يرد في اسانيد جميع الذين رووا كتاب البصائر كالشيخ الطوسي والنجاشي.

فالطريق الذي فيه ابن ابي جيد الذي ذكره السيد الخوئي في الجزء ١٦ ليس فيه احمد بن محمد بن يحيى العطار وهو المجهول، لان هذا الطريق الذي فيه ابن ابي جيد يروي فيه الشيخ جميع كتب الصفار عدا بصائر الدرجات. معنى ذلك ان الطريق الاخر الذي يروي فيه الشيخ كتاب بصائر الدرجات هو الطريق الذي فيه احمد بن محمد بن يحيى المجهول، والظاهر ان هناك اشتباه في عبارة السيد الخوئي في جزئه الـ (١٦) لان الشيخ الطوسي ذكر سندين الاول فيه ابن ابي جيد ويروي من خلاله جميع كتب الصفار عدا بصائر الدرجات، والثاني فيه احمد بن محمد بن يحيى العطار ويروي فيه كتاب بصائر الدرجات.

وقال السيد الشهيد محمد باقر الصدر (رضوان الله عليه): (وأما رواية بصائر الدرجات فهي ساقطة سنداً لان الشيخ الحر ينقلها في الوسائل عن كتاب بصائر الدرجات، وهو يروي هذا الكتاب بطريقه إلى الشيخ الطوسي، وبطريق الشيخ الطوسي إلى الكتاب، والشيخ الطوسي له طريقان إلى الصغار: أحدهما صحيح ويروي به سائر روايات الصفار، ولكن استثنى من ذلك كتاب بصائر الدرجات. فهو غير مروي بذلك الطريق الصحيح. والآخر طريق يروي به الشيخ كتاب بصائر الدرجات ولكنه غير صحيح، كما يظهر من مراجعة الفهرست)[٢٨].

وفي مباحث الأصول تقريرات السيد الشهيد محمد باقر الصدر (رضوان الله عليه) للسيد كاظم الحائري (حفظه الله)، قال: (ولا إشكال في عدم الحجّيّة لنسخة بصائر الدرجات التي تتواجد في زماننا أو زمان المحدّث النوريّ (رحمه الله)؛ لوضوح عدم ثبوت النسخة بسند معتبر. نعم، جاء ذكر هذا الحديث أيضاً في البحار ـ ج ٢ من المجلّدات الحديثة، ب ٢٩ من كتاب العلم، ح ٣٣، ص ٢٤١ ـ نقلاً عن بصائر الدرجات. وقد روى مؤلّف بصائر الدرجات ـ وهو الصفّار(رحمه الله) ـ هذا الحديث عن محمّد بن عيسى. إلاّ أنّ الشأن في ثبوت كتاب بصائر الدرجات حتّى في ذلك الزمان، فقد روى هذا الكتاب النجاشيّ والشيخ:

أمّا النجاشيّ: فله إلى كتب الصفّار سندان مذكوران في كتاب النجاشي حيث قال: «أخبرنا بكتبه كلّها ما خلا بصائر الدرجات أبو الحسين عليّ بن أحمد بن محمّد بن طاهر الأشعريّ القمّيّ، قال:

---

[٢٦] الفهرست

[٢٧] معجم رجال الحديث / ابو القاسم الخوئي – ج١٦ ص٢٦٦.

[٢٨] شرح العروة الوثقى / السيد محمد باقر الصدر (قدس سره) / مطبعة الاداب في النجف الاشرف / الطبعة الاولى ١٣٩١هـ - ١٩٧١م – ج١ ص٢٣٣.

حدّثنا محمّد بن الحسن بن الوليد عنه بها، وأخبرنا أبو عبدالله ابن شاذان، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن يحيى، عن أبيه، عنه بجميع كتبه وبصائر الدرجات».

والسند الأوّل ضعيف بأبي الحسين عليّ بن أحمد بن محمّد المعروف بابن أبي جيد؛ إذ لا دليل على وثاقته إلاّ على مبنى السيّد الخوئيّ القائل بوثاقة مشايخ النجاشيّ. وعلى أيّ حال، فهذا السند قد استثني منه بصائر الدرجات. والسند الثاني الذي لم يستثن منه بصائر الدرجات ضعيف بأبي عبدالله ابن شاذان، وأحمد بن محمّد بن يحيى. والأوّل منهما ثقة على رأي السيّد الخوئيّ القائل بوثاقة مشايخ النجاشيّ، ولكن الثاني لم تثبت وثاقته حتّى على رأي السيّد الخوئيّ. ثمّ لو فرضت تماميّة سند النجاشيّ إلى بصائر الدرجات، فالظاهر أنّه لا يفيدنا شيئاً في المقام؛ إذ لا أظنّ ثبوت سند لصاحب البحار إلى النجاشيّ.

وأمّا الشيخ (رحمه الله): فله ثلاثة أسانيد إلى كتب الصفّار حيث قال في فهرسته: «أخبرنا بجميع كتبه ورواياته ابن أبي جيد، عن محمّد بن الحسن بن الوليد، عن محمّد بن الحسن الصفّار، وأخبرنا جماعة عن محمّد بن عليّ بن الحسين، عن محمّد بن الحسن، عن محمّد بن الحسن الصفّار، عن رجاله إلاّ كتاب بصائر الدرجات، فإنّه لم يروه عنه محمّد بن الوليد. وأخبرنا الحسين بن عبيد الله، عن أحمد بن محمّد بن يحيى، عن أبيه، عن محمّد بن الصفّار».

والسند الثالث يشمل كتاب بصائر الدرجات إلاّ أنّه ضعيف بالحسين بن عبيد الله، وأحمد بن محمّد بن يحيى، والأوّل منهما ثقة على رأي السيّد الخوئيّ القائل بوثاقة مشايخ النجاشيّ بخلاف الثاني. وأمّا السند الثاني فهو تامّ، فإنّ من جملة الواقعين بين الشيخ والصدوق هو المفيد، على أنّ إخبار جماعة من مشايخ الشيخ يورث الاطمئنان، ولكن هذا السند لا يشمل بصائر الدرجات. وأمّا السند الأوّل فهو ضعيف بابن أبي جيد، إلاّ على مبنى السيّد الخوئيّ القائل بوثاقة مشايخ النجاشيّ، وهو على هذا المبنى أيضاً لا يفيدنا؛ لأنّه لا يشمل بصائر الدرجات. ومن الغريب ما ذهب إليه السيّد الخوئيّ من شموله لبصائر الدرجات بتخيّل أنّ استثناء بصائر الدرجات خاصّ بالسند الثاني مع أنّ الاستثناء معلّل بأنّ ابن الوليد لم يرو بصائر الدرجات، وابن الوليد نفسه موجود في السند الأوّل. وقد يفسّر ذلك بأنّ ابن الوليد لم يروه للصدوق الوارد في السند الثاني، وهذا لا ينافي فرض روايته لابن أبي جيد الوارد في السند الأوّل. إلاّ أن ذلك غير عرفيّ، على أنّ النجاشيّ(رحمه الله) قد شهد باستثناء بصائر الدرجات من سنده الأوّل الذي هو عين السند الأوّل للشيخ الطوسيّ.

وقد يؤيّد ضعف كتاب بصائر الدرجات: أنّ الشيخ الحرّ (رحمه الله) ذكر في آخر الوسائل: أنّ لبصائر الدرجات نسختين صغرى وكبرى، بينما الشيخ والنجاشيّ لم يشيرا إلى وجود نسختين، ولا نعلم أنّ أسانيدهما هل تنتهي إلى إحدى النسختين أو كلتيهما)[٢٩].

غير ان سيد كمال الحيدري يثير إشكالية اخرى حول كتاب بصائر الدرجات حيث يشير الى ان الكتاب هل نقل الينا عن طريق الرواية ام عن طريق الوجادة اي وجدوا كتاباً اسمه بصائر الدرجات وكانت عندهم قرائن تدل على انه نفسه كتاب بصائر الدرجات للصفار. ننقل كلام سيد كمال كاملاً لاهميته، حيث قال: (من هنا يطرح هذا التساؤول وهو انه أساساً هذا بصائر الدرجات كتاب معتمد

[٢٩] مباحث الاصول تقريراً لابحاث سماحة آية الله العظمى الشهيد السيد محمد باقر الصدر (قدس سره) / السيد كاظم الحائري / مطبعة مركز النشر، مكتب الاعلام الاسلامي، قم المقدسة / الطبعة الاولى ١٤٠٧هـ - ق٢ ج٢ ص٣٥٠.

أو غير معتمد؟ نفس الكتاب بغض النظر عن الأسانيد، طبعاً ما راح نقف عند كتاب بصائر الدرجات كما وقفنا عند كتاب علي بن إبراهيم القمي إجمالاً نمر عليه، بصائر الدرجات لا اقل طبعتين موجودة: طبعة إلي هي بتحقيق السيد محمد سيد حسين المعلم إلي هاي النسخة والطبعة موجودة بتحقيقات مؤسسة صاحب الأمر هذه الطبعة تحقيقها أفضل من تلك الطبعة في المقدمة أوّلاً نعرف الكتاب يقول هذا غير بصائر الدرجات لسعد ابن عبد الله الأشعري، عندنا كتابين لبصائر الدرجات هذا الكتاب للصفار وبصائر الدرجات لسعد ابن عبد الله الأشعري أيضاً كان معاصراً مع الإمام العسكري وتوفي سنة ٢٩٩ هذا الرجل الصفار وفاته في سنة ٢٩٠ ومن هنا تأتي أهمية هذا الكتاب لأنه معاصرٌ للغيبة الصغرى ومن هنا قلنا أن هذه الكتب لها أهمية كبيرة جداً، فإنه لا يوجد في زماننا نسخة لذلك الكتاب نعم يوجد منتخب منه الذي هو لشيخ حسن ابن سلمان هذه مختصر بصائر الدرجات هذه مو مختصر هذا الكتاب هي مختصر لذاك الكتاب للاشعري هذاك المختصر موجود الآن ولكنه ليس مختصر لبصائر الدرجات للصفار بل هو مختصر لبصائر الدرجات للاشعري.

السؤال الأوّل: هل أن الصفار (إلي هو أبو جعفر محمد بن الحسن بن فروخ الصفار المتوفى سنة ٢٩٠ من الهجرة من أصحاب الإمام الحسن العسكري سلام الله عليه، إذن إذا ثبت أن هذا الكتاب هو للصفار، فواقعاً له قيمة كبيرة؛ لأنّ هذا الكتاب لا اقل يشتمل على ١٩٠٠ رواية وعموماً في الأئمة عليهم أفضل الصلاة والسلام في علم الأئمة، يعني هذا الكتاب يعد احد أهم مصادر علم الإمامة عند مدرسة أهل البيت) هل انه ثقة أو ليس بثقة؟ الجواب: قال عنه النجاشي في صفحة ٣٥٤ رقم الترجمة ٩٤٨ قال: كان وجهاً في أصحابنا القميين ثقة عظيم القدر راجحاً قليل السقط في الرواية بيني وبين الله هذا التعبير مو فقط ثقة بل هو عين بل هو وجه من وجوه القمي.

السؤال الثاني: هل له كتاب بإسم بصائر الدرجات أو ليس له كتاب بهذا الاسم؟ أيضاً تصريح هناك يقول له كتب منها كتاب بصائر الدرجات وهذا أيضاً ما صرّح به الشيخ في الفهرست في صفحة ٢٢٠ رقم الترجمة ٦٢١ يقول: وكتاب بصائر الدرجات إذن هذا الرجل له كتاب بإسم بصائر الدرجات.

السؤال الثالث: هل للأعلام المتقدمين يعني النجاشي، الطوسي طريق صحيحٌ إلى هذا الكتاب أو ليس لهم طريق صحيح؟ تعلمون بأعتبار انه هؤلاء متأخرون عنه بقرن، بقرن ونص بقرنين إذن لابد يوجد لهم ماذا؟ وهذه هي المشيخة، مشيخة الطوسي، مشيخة من لا يحضره الفقيه، مشيخة الكليني انه لابد لهم طريق صحيح إلى هذه الكتب هل لهم طريق صحيح أو ليس لهم؟ الجواب: نعم لهم طريق صحيحٌ إلى هذه الكتب هم النجاشي له هم الطوسي له وهذا ما صرّح به أعلام بعد لا نقف كثيراً ولذا في بصائر الدرجات يقول: اخبرنا بكتبه كلها ما خلى بصائر الدرجات أبو الحسين واخبرنا أبو عبد الله ابن شاذان قال حدثنا احمد ابن محمد ابن يحيى عن أبيه عنه بجميع كتبه وببصائر الدرجات إذن النجاشي له طريق هسا على الكلام الموجود في طريقه صحيح أو لا ولكنه إنشاء الله طريق صحيح ومعتبر إلى بصائر الدرجات وهكذا الطوسي أيضاً في صفحة ٢٢١ في الفهرست يقول: اخبرنا بجميع كتبه ورواياته ابن أبي جيد عن ابن الوليد عنه وأخبرنا بذلك أيضاً جماعة عن ابن بابويه عن محمد ابن الحسن عن محمد ابن الحسن الصفار عن رجاله إلّا كتاب بصائر الدرجات إذن الطريق الأوّل بكل كتبه الطريق الثاني يستثني منه كتاب بصائر الدرجات أمّا في الطريق الثالث لا، يوجد فيه ماذا؟ هسا هناك بحث في الطريق الثاني غير نافع لأنه لا يوجد فيه بصائر الدرجات أمّا الطريق الأوّل والثالث أو لا؟ أيضاً إنشاء الله صحيح لأنه في بعض رجال

هذين الطريقين يوجد كلام ولكنه الآن لا ندخل في تفصيل بحث الرجالي بنحو الإجمال: السيد الخوئي قدس الله نفسه في معجم رجال الحديث المجلد ١٥ في صفحة ٢٥٠ هناك يقول: وطريقه كما أن طريق الشيخ إليه صحيح في غير كتاب بصائر الدرجات الشيخ له طريق صحيح إلى كتب الصفار في بصائر الدرجات يتوقف ثم يترقى يقول: بل فيه أيضاً على الأظهر يعني فيه علامة استفهام بنسبة بصائر الدرجات هسا ما هو منشأ الإشكال واقعاً بعد ضعف الطالب والمطلوب، المهم فيه عليه الأظهر فإن في طريقه ابن أبي جيد فإنه ثقة لأنه كلام كثير في ابن أبي جيد لأنه من مشايخ النجاشي هسا لابد أن نعرف سيدنا أنت تقبل المشيخة تدل على الوثاقة أو لا تدل المهم إنشاء الله الطريق صحيح ولذا أيضاً تجدون أن الشيخ آصف محسني في بحوث علم الرجال في صفحة ٤٢٦ قال: بأن الطريق إليه حسنٌ على الأظهر إذن أيضاً لم يصححه مطلقاً هسا احنه الآن نفترض لان بعد ذلك يتضح بأنه سواء صريحاً أو ضعيفاً لا ينفع، نفترض أن الطريق طريق الشيخ طريق النجاشي طريق الصدوق والطريق الصدوق أيضاً لديه طريق صحيح كما في المشيخة.

السؤال الرابع: لا إشكال ولا شبهة أنّ هذا الكتاب كتاب بصائر الدرجات لاشتماله على حدود ٢٠٠٠ رواية من روايات علم الإمام ومطالب مرتبطة بمعارف مقام الأئمة عليهم أفضل الصلاة والسلام والنبي أيضاً نقل عنه صاحب الوسائل وصاحب البحار كثيراً يعد من أهم مصادرهما الحر العاملي والعلامة المجلسي ولذا تجدون في البحار الجزء الأوّل صفحة ٢٧ هذه عبارته قال: وكتاب بصائر الدرجات من الأصول المعتبرة التي روى عنه الكليني وغيره.

إذن العلامة المجلسي في بيان الوثوق على الكتب المذكورة واختلافها في ذلك إذن أوّلاً يعتبر بصائر الدرجات من الكتب المعتبرة هذا القيد الأوّل.

القيد الثاني: التي روى عنها الكليني طبعاً الآن لم ندخل في بحث للعلامة المجلسي الذي ورد في الكافي انه نقل عن الصفار ولم يثبت انه نقل عن بصائر الدرجات من هذا خلط بين أمرين الآن إذا روى شخص عن فلان هذا ليس معناه روى عن كتبه لعله عنده واسطة طريق إليه وهو قريب العهد به مو بعيد عنه روى عنه بواسطة أو غير الواسطة لأنه من أين تقول بأنه روى عنها يعني عن بصائر الدرجات هذا ماكو ثابت في الكافي لا يوجد مورد ذكر الكليني في بصائر الدرجات نعم ينقل عن الصفار والنقل عن الصفار لازم اعم للنقل عن بصائر الدرجات على أي الأحوال.

وكذلك فيما يتعلق بخاتمة المستدرك المجلد ٣٠ صفحة ١٥٥ هذه عبارته هناك قال: كتاب بصائر الدرجات لأنه يعد في ذكر الكتب المعتمدة التي نقلت منها أحاديث هذا الكتاب وشهد بصحتها مؤلفوها وغيرهم، وقامة القرائن على ثبوتها، وتواترت عن مؤلفيها أو علمت صحة نسبتها إليهم بحيث لم يبقى فيها شكٌ ولا ريب، منها رقم ٢١ كتاب بصائر الدرجات للشيخ الثقة الصدوق محمد بن الحسن الصفار.

سؤال: على هذا الأساس فكل الروايات الواردة عن بصائر الدرجات في هذين الكتابين يمكن الاعتماد عليهما أو لا يمكن؟ فمن قبل شهادة هذين العلمين يمكن كما شهد على الكتب الأربعة المجلسي والحر العالمي يشهدون على صحة هذا الكتاب من كفى عنده تقول: أنا رأسي بارد أنا المقلد العلامة المجلسي والعلامة المجلسي يقول هذه المصادر إمّا متواترة، وإمّا هناك شواهد على صحة هذه الكتب، فمن قبل شهادة هذين العلمين فيمكنه الاعتماد على بصائر الدرجات بما فيهما، ولا ينظر لا سند لا كذا، لأنه بشهادة هذين العلمين إمّا متواترة وإمّا هناك قرائن تثبت صحة هذا

الكتاب، أمّا أمثالنا بيني وبين الله إلي نشك في كل شيء، ومن هذا المورد لا نستطيع أن نقبل شهادة هذين العلمين، عندهم قرائن حصل لهم اليقين، ولكن هذه القرائن لم يشيروا إليها، يعني لا صاحب البحار قال بأي شكل صار هذا الأصل معتبر، لو يبين لأنّه وصلت إليه النسخة الكذائية والنسخة الكذائية نقلوها إلينا عن فلان وعن فلان، وننظر في السند، أو صاحب الوسائل الحر العاملي يقول بأنّه أنا بالقرائن الكذائية حصل لي القطع واليقين بأنه هذا الكتاب معتبرٌ متواتر، وحيث أنه لم يشير فنحن لا نستطيع أن نقبل هذه الشهادة.]][٣٠].

وقال الحيدري ايضاً: [[كان الكلام في كتاب بصائر الدرجات للصفار، قلنا بأنّه لا حديث ولا كلام في أنّ الصفار من الثقاة ومن العيون ومن الوجهاء، ولا كلام أيضاً بأن للصفار كتاب بإسم بصائر الدرجات، وأيضاً لا كلام في أنّ للطوسي والصدوق وغيرهما طرق صحيحة إلى هذا الكتاب، هذا مما لا كلام فيه، النتيجة هي أنّ هؤلاء الأعلام يعني الطوسي، الصدوق ونحو ذلك إذا نقلوا عن الصفار أو عن بصائر الدرجات فلا مشكلة عندنا، إذا وجدنا في كتب هؤلاء الأعلام من نقل عن الصفار فلا مشكلة، نعم توجد مشكلة طفيفة وصغيرة وهي أن الصدوق هل ينقل مباشرتاً عن الصفار أو لا؟ لأنّه في بعض الروايات الصدوق نقل عن الصفار مباشرتاً، وهذا غير ممكن؛ لأنه واضح بأن بينهما فاصلة حدود مئة سنة، ولا يمكن أن نفترض هذا إلّا مع وجود واسطة، إذن مثل هذه الروايات تكون مرسلة، سقط يوجد في السند؛ لأنه في الأعم الأغلب الشيخ الصدوق لا ينقل عنه بالمباشرة، وإنما ينقل عنه بالواسطة، هذه النكتة في محلها، ولكن إذا وجدتم رواية عن الصدوق عن الصفار مباشرتاً يقول حدثني، هنا يوجد سقط في السند، هذا بحث في محله وهذا هو علم الطبقات الذي جداً مهم، والذي حاول السيد البروجردي رحمة الله تعالى عليه في مبانيه الرجالية أن يضع يده على هذه المسألة، وهي معرفة الطبقات، ومن خلال التمييز ومعرفة الطبقات يمكن معرفة أنّ السند متسلسل وصحيح، أو أنّه فيه إشكال، هذا الذي في البحوث السابقة، قلنا أوّل من أسس له هو صاحب جامع الرواة الأردبيلي.

على هذا الأساس فإذا وجدنا رواية منقولة في كتب الشيخ أو النجاشي أو الصدوق عن الصفار، فله طريق صحيح، فإذا كان السند صحيح، فالرواية تكون صحيحة، فإذا كان في السند ضعف، فالرواية لا تقبل، هذا على مبنى من يرى أنّ الشيخ الصدوق عندما قال آثار صحيحة مشهورة، هذا كافٍ، ولا ينظر إلى السند باعتبار أن الشيخ الصدوق شهد بصحة السند، من لا يكتفي بهذه الشهادة ينظر في السند، في الروايات التي نقلها الصدوق، نقلها الطوسي، نقلها النجاشي، كما أشرنا إليه في الأمس، يعني له طريق صحيح إلى الصفار، سواءٌ كان في بصائر الدرجات، أو في غير بصائر الدرجات، إذا ثبت أنّه واصل إلى أيدي الجماعة والأعلام، الطوسي وغير الطوسي، إنما الكلام كل الكلام أنّ الروايات التي وجدت في البحار عن البصائر، والتي وجدت في الوسائل عن البصائر، هل يمكن الاعتماد عليها، بغض النظر عما هذا الكتاب ما نتكلم في كتاب البصائر الروايات الواردة في البحار، يعني أنا أدخل في كتاب البحار، يقول عن بصائر الدرجات عن الصفار كذا وكذا، وافترضوا أن السند الذي يذكره أيضاً سند صحيح ومعتبر لا انه سند ضعيف إذا كان ضعيف حتى لو كان من صاحب البصائر فالرواية ضعيفة إنما الكلام إذا كان السند صحيح هل يمكن الاعتماد أو لا يمكن الاعتماد؟ الجواب: من ثبت له أن المجلسي والحر العاملي له طريقٌ صحيح إلى الشيخ

---

[٣٠] الموقع الالكتروني لسيد كمال الحيدري / مفاتيح عملية الاستنباط الفقهي (٣٨٩)، عبر الرابط: http://alhaydari.com/ar/2013/12/51161

(الشيخ الطوسي أو الشيخ الصدوق) معنعن واضح، بطبيعة الحال والرواية التي ينقلها ينقلها عن معنعن عن الشيخ الطوسي، والشيخ الطوسي له طريق إلى البصائر، إذن الرواية صحيحة السند، هذا من اعتقد بأن المجلسي والحر العاملي له طريق إلى الطوسي، أو إلى الصدوق، أمّا إذا لم يثبت هذا الطريق، لا نعلم أنّ هذا الكتاب الذي نقل عنه (بصائر الدرجات) المجلسي ونقل عنه الحر العاملي، كيف وصل بأيديهم من أي طريق؟ لا طريق له إلّا بالوجادة، يعني وجد بعض النسخ، هذه النسخ مكتوب عليها بصائر الدرجات للصفار، وقد حصل لهما بالقرائن هذا هو نفس الكتاب، هذه القرائن حجة على المجلسي وصاحب الوسائل الحر العاملي، ليست حجة علينا، إذن من اطمئن وأراد أن يقلّد اطمئنان المجلسي والحر العاملي، يستطيع أن يرجع إلى البحار وإلى الوسائل، وكل رواية كانت عن البصائر صحيحة السند في هذين الكتابين، يعني الوسائل والبحار يستطيع الاعتماد عليها، ومن لا يقبل، كما أننا لا نقبل؛ لأننا نعتقد كما أشرنا في البحث في الأصول، أنّ المنهج الإخباري اضطر أن يوسّع دائرة قبول الأخبار لضيق عنده، لا مرجعية له إلّا الأخبار، فلهذا تمسّك بكل شيء لتصحيح الكتب واعتبار الكتب، نحن لا أقل يوجد عندنا شكّ معتنى به لا شك عقلي، أنّه لم يصل هذا الكتاب بشكل معنعن، المجلسي والحر العاملي ليس لهما طريق معنعن إلى الشيخ الطوسي أو إلى الشيخ الصدوق، إذن الرواية لها اعتبار أو ليس لها اعتبار؟ لا أقل لم نقدر نقول في صحيحة فلان أو في صحيحة فلان عن، تبقى رواية لابد أن نجد لها قرائن، فإن وجدنا قرائن تثبت، إن لم نجد لها لا قيمة لها، إذن أعزائي، على هذا الأساس إذا وجدتم رواية ينقلها البعض عن البحار من البصائر، يقول بسند صحيح هذه فيها هذه الإشكالية لا يذهب ذهنكم بمجرد أنّ السند صحيح ولكن مصدرها ما هو؟ مو مصدرها الشيخ الطوسي مو مصدرها الشيخ الصدوق مو مصدرها المتقدمين الذين لهم طريق معنعن إلى الصفار، وإنما مصدرها المجلسي أو الوافي إلى غير ذلك، هذا الذي أنا وقفت عند كتاب المحاسن أيضاً بنفس طريقة حتى المنهج يتضح لك، ولا يقول لك وقد وردت رواية بسند صحيح في البحار، ثم ماذا؟ نحن ينفعنا سند صحيحٌ في مَنْ له طريق معنعن إلى صاحب الكتاب، ولم يثبت أنّ صاحب البحار له مثل هذا الطريق، أنا أتصور أنّ هذه صدر الرسالة وعلى هذا الأساس أكثر مصادر البحار سيبتلى بهذه الإشكالية، إلّا ما ثبت أنّه كان مشهوراً متداولاً بين العلماء، يعني قبل البحار استندوا إلى الكتاب، والطبقة التي قبل استند إليه، كالكافي، كتاب مشهورٌ لا فقط صاحب البحار أوّل من استند إليه ٦-٧ قرون لم يستند إليه أحد، بل مرة واحدة يستند إليه صاحب البحار أو صاحب الوسائل أو سيد هاشم البحراني أو غير ذلك، لا، لا ينفعنا ذلك، وعلى هذا الأساس تستطيعون أن تتعرفوا على مجموعة من المصادر الحديثية التي اشرنا إليها في بحث الأصول في الأمس، من قبيل مدينة المعاجز وكتاب البرهان، الوافي، البحار وعشرات المصادر الحديثية الأخرى، كلها مصابة بهذا الإشكال الذي اشرنا إليه؛ لأنه لابد أن يرد بسند صحيح لمن له طريقٌ صحيح إلى صاحب الكتاب وهذا لم يثبت صاحب البحار ولم للحر العاملي ولم يثبت سيد هاشم البحراني ولكل هذه الأعلام، إلّا ما ثبت هاي القاعدة العامة.

السؤال الخامس: هذه الرواية التي قرأناها من بصائر الدرجات صار فيها إشكالين، الإشكال الأوّل: أنّ الرواية سندها ضعيف، الإشكال الثاني: حتى لو كان لها سند صحيح، هذا الكتاب نحن نعلم على القطع واليقين كما قرأنا من الفهرست والنجاشي أن للصفار له كتاب، السؤال: بأي دليل نقول هذا هو ذاك؟ يعني الآن نحن عندنا كتاب للكليني اسمه الكافي، بينك وبين الله أحد يأتي الآن يجد نسخ في القرن الحادي عشر، الثاني عشر، الثالث عشر يقول: هذا هو ذاك، يقول: لا من أين؟ لابد أن

تثبت بطريق علمي أنّ هذه النسخة هي النسخة التي كتبها الكليني، وإلى الآن حتى المحقق الذي حقق الكتاب لم يشر إلى أي دليل معتنى به، أنّ هذه النسخة التي وقعت بأيدينا هي البصائر التي كان يقول الشيخ له طريق صحيح إليه.

في المقدمة وهو من المحققين يعني من الذين يشتغلون في هذا، وظاهراً انه حي كما ذكر لي البعض يقول: إذا علمت هذا، فاعلم أنّ لهذا الكتاب (أي بصائر الدرجات للصفار) نسخ مختلفة مخطوطة، أوّلاً لم يذكر أن هذه النسخة تاريخها متى، ويقول لها نسخ مختلفة مخطوطة والأكثر لنقص عن ما بأيدينا أكثر النسخ الموجودة أهواي اصغر من ماذا؟ افترض هذه فيه ألف رواية وهذه فيه ألف وتسعمائة رواية، من يقول النسخة الأصلية ذات الألف أو ذات الألف والتسعمائة والأكثر ينقص عن ما بأيدينا من النسخة الشريفة (يعني بصائر الدرجات هذه المطبوعة) سؤال: أنت لماذا اعتمدت هذه، والذي ظهر لنا بعد التتبع أنّ هذا هو ذاك، بينك وبين الله هذا صار بحث علمي إلّا اقلد المحقق السيد محمد سيد حسيني، أقول وحيث أننا نثق به ثقة مطلقة ونقلده، إذن هذا الكتاب هو بصائر الدرجات، لكن هذا ليس منهجنا لا أقل كان يقول النسخ الموجودة لهذا الكتاب عشرة نسخ، ولكن هذه النسخ أوثقها أدقها أحسنها اضبطها هي النسخة التي وجدت كذا، وهي تاريخها كذا، إذن نحن نطبع هذا الكتاب وهو المتعارف الآن في هذا العصر، العصر القديم معذورين فيها، أمّا في عصرنا أنت إذا لم تتأكد من هذه النسخة التي تريد أن تستند إليها كيف تنسبها لصاحب الكتاب، كيف تقول هذه بصائر الدرجات الذي هو من أصحاب الإمام الحسن العسكري؟ يقول: والذي ظهر لنا بعد التتبع أنّ بصائر الدرجات كان للمصنف، في الأوّل كتاباً صغيراً مخالفاً في ترتيب أبوابه، ثم زاد عليه مصنفه ورتبه إلى أن بلغ ما بأيدينا هذا الكبير، يشهد لما ذكرنا ما في أوّل كتاب وسائل الشيعة عندي مدارك كتابه الشريف قال: كتاب بصائر الدرجات الصغرى وكتاب بصائر الدرجات الكبرى، ثم يقول: ونصف في آخر الكتاب، كتاب بصائر الدرجات للشيخ الصدوق، وهي نسختان صغرى وكبرى، ويؤيد ما ذكرناه ما يقوله الشيخ في الفهرست في زيادة كتاب بصائر الدرجات ولقد صرح إلى آخره سؤال: من أين نعرف هذه صغرى أو هذه كبرى ثم من أين تقول أن كانت صغيرة ثم هو وسعها لعل الآخرين بيني وبين الله وكم له من نظير، الآن الحدائق الموجودة كلها لصاحب الحدائق؟ لا كلها ليست إلى صاحب الحدائق إلى باب معين ما ادري ابنه واحد من أحفاده وجد الدورة ناقصة فأكملها هسا يجوز الآن مكتوبة بعد ذلك بعد ٢٠ سنة ٥٠ سنة ١٠٠ سنة لغرض تجاريٍ يشوفون أن هذه مو لصاحب الحدائق يشتروها أو ما يشتروها فما يجعلها؟ لصاحب الحدائق، فأنت من تأتي تقول: قال المحدث البحراني وهو مسكين قاله أو لم يقل؟ وكم له من نظير واحدة من أهم مصاديقه المسند لأحمد ابن حنبل هذا كتاب ليس له كله ولهذا وحدة من الإشكالات التي يشكل إليها الطرف الآخر يقول بيني وبين الله انتووا مو من أهل الاختصاص وكل ما وجده في كتاب مسند ابن حنبل تقولون قال احمد ابن حنبل قال أمامكم لا مو إمامنا لأنه في كثير من الروايات مو مرتبطة به وإنما مرتبطة بإبنه عبد الله بن احمد بن حنبل ولهذا النسخة الآن مطبوعة بتحقيق شعيب ابن ارنطوط مميز بينها أن الروايات المنقولة عن عبد الله ابن احمد عليها علامة سوداء طبعاً اكو إضافات أخرى وعلامات بيضاء ولكنه مو أهل الاختصاص الذين يراجعون فكل ما وجدوه تحت العنوان يقولون قال ماذا؟ أنا بالأمس واحد من الأعزة اتصل بي وقال أن الشيخ المفيد أيضاً أشكل على كتاب البصائر أنا هماتينه استفدت وقلت أهواي مفيدة فراجعت الكتاب لا هذا اكو كتاب أوائل المقالات الكتاب موجود في أوّل ١٠٠-١٥٠ صفحة بعد ذلك تعليقات على أوائل المقالات فهذه التعليقات للمتأخرين بل لي نقل لي متصور لشيخ المفيد فإذا بعد مدة هذه التعليقات تترفع فيتصور

هذا الكلام كله من منو؟ افترضوا بأنه وهذا الذي تقدم الكلام في تفسير علي ابن إبراهيم لعل الذي أوّل من اوجد في كتاب علي ابن إبراهيم أهواي كتاب مفيد ولكنه تام أو ناقص؟ يعني فيه دورة توصيفية أو لا يوجد؟ جيد جداً انتممه بروايات أخرى وعلى مر التاريخ ومرور الزمن آخر المطلب صار تفسير علي ابن إبراهيم نفس هذه المشكلة. إذن الروايات إذا واردة في البحار عن البصائر حتى لو كانت صحيحة السند يمكن الاستناد إليها أو لا يمكن؟ انتهينا، قد يقول قائل الآن نستند إلى البصائر بعد هذه نسخة محققة الجواب: لم يثبت أن هذه النسخة هي نسخة البصائر التي يقول عنها الشيخ الطوسي إذن حتى لو كانت هنا صحيحة السند معتبرة أو غير معتبرة؟ غير معتبر لأنه هذا ما معلوم الصفار يقول حدثني هو الصفار الثقة الجليل يقول حدثني ننظر إلى السند إلى الإمام الصادق أمّا ما معلوم من القائل حدثني وعلى هذا الأساس إذن الرواية يتصاف بإشكال (بحسب علمكم الإشكال والاشكالية بحسب الاصطلاحات الحديثة مختلفة الإشكال شيء والاشكالية شيء آخر لأنه بعض الفضلاء من طلابنا إلي يستمعون إلى هذه الدروس لأنه هذا الدروس في العالم يومياً ٣٠٠-٤٠٠ طالب يتابعوننا فلهذا مباشرتاً يتصلون إشكالية وهذه مو إشكالية وهذه إشكال) إذن يوجد إشكالان على الرواية أوّلاً أنها ضعيفة السند ثانياً على فرض أنها السند صحيح لم يثبت أن القائل فيها هو الصفار إذن هذه الرواية أيضاً بهذا السند تسقط عنها سيدنا هذا الدق على شنو؟ الجواب: لان الجملة من الأعلام وجدوا أربعة أو خمسة أسانيد قالوا والمتواتر من قوله صلى الله عليه وآله أنريد أنشوف اكو تواتر أو لا توجد أصلا يوجد سند صحيح أو لا يوجد؟ شوفوا اشلون العقل يتشكل أنت عندما تسمع ولهذا أنت الآن عندك من المسلمات هذا الحديث من رسول الله الآن ننظر إلى أسانيد أمامكم سند الأوّل وهذا السند الثاني)[٣١].

خامساً. مصباح الشريعة:

الظاهر إنَّ محاولات اختراق الصوفية للتشيّع بدأت في القرن الخامس الهجري وكمثال عليها كتاب (مصباح الشريعة) المنسوب للامام جعفر الصادق (عليه السلام) والذي يحتوي على مذاق صوفي في الاحاديث المنسوبة فيه، وقد تقبله بعض العلماء قبولاً حسناً وجزموا بصحة نسبته للإمام الصادق (عليه السلام)! بينما رفضه آخرون. ولنا ان نتسائل لماذا نجد أنَّ بقية احاديث آل البيت الاطهار (عليهم السلام) في الكتب المعتبرة عند الشيعة الامامية تخلو من شبهة التصوف ومن اية افكار صوفية؟! الا يدل ذلك على عدم اصالة هذا الكتاب الذي يدور حوله الخلاف!

ومن الجدير بالذكر انَّ الميرزا النوري الطبرسي كان من أبرز المدافعين عنه مع ان منهجه الاخباري يملي عليه التوثق من الاخبار وذكرها مسندة!؟ ولكنه بيّن سبب دفاعه عن هذا الكتاب لا إيماناً بصحة نسبته وإنما دفاعاً عن العلماء الذي صححوا نسبته وهم (السيد الاجل رضي الدين علي بن طاووس، و الفاضل المتبحر الشيخ إبراهيم الكفعمي، وشيخ الفقهاء الشهيد الثاني) رضوان الله عليهم أجمعين، فقد قال الميرزا النوري بعد ذكره دفاع تفصيلي طويل عن صحة موقف هؤلاء العلماء من مصباح الشريعة: (وقد أطنبنا الكلام في شرح حال المصباح مع قلة ما فيه من الاحكام، حرصا عل نشر المآثر الجعفرية، والآداب الصادقية، وحفظا لابن طاووس، والشهيد، والكفعمي -

[٣١] الموقع الالكتروني لسيد كمال الحيدري / مفاتيح عملية الاستنباط الفقهي (٣٩٠)، عبر الرابط: http://alhaydari.com/ar/2013/12/51185

رحمهم الله تعالى - عن نسبة الوهم والاشتباه إليهم، والله العاصم)[٣٢]، ولذلك نجده يقول بعد ان احتمل ان الفضيل بن عياض الصوفي الشهير هو كاتبه: (وبالجملة فلا أستبعد أن يكون المصباح هو النسخة التي رواها الفضيل، وهو على مذاقه ومسلكه، والذي اعتقده أنه جمعه من ملتقطات كلماته عليه السلام، في مجالس وعظه ونصيحته، ولو فرض فيه شئ يخالف مضمونه بعض ما في غيره وتعذر تأويله فهو منه على حسب مذهبه، لا من فريته وكذبه، فإنه ينافي وثاقته)[٣٣]. فحتى الشيخ النوري الطبرسي المدافع الكبير عن مصباح الشريعة كان يرى ان هناك تأثيرات صوفية واضحة فيه، وهو خلاصة مقصدنا في هذه الفقرة.

فأول ذكر لهذا الكتاب هو في مؤلفات السيد ابن طاووس[٣٤] (٥٨٩- ٦٦٤)هـ أي في القرن السابع الهجري، ولم يروِّ احد هذا الكتاب بل تداولوه على سبيل الوجادة[٣٥]!

يقول العلامة المجلسي (رض): (وكتاب مصباح الشريعة فيه بعض ما يريب اللبيب الماهر، واسلوبه لا يشبه سائر كلمات الائمة وآثارهم، وروى الشيخ في مجالسه بعض أخباره هكذا: اخبرنا جماعة عن أبي المفضل الشيباني بإسناده عن شقيق البلخي عمن أخبره من اهل العلم. هذا يدل على أنه كان عند الشيخ رحمه الله وفي عصره وكان يأخذ منه ولكنه لا يثق به كل الوثوق ولم يثبت عنده كونه مروياً عن الصادق (عليه السلام) وان سنده ينتهي الى الصوفية ولذا اشتمل على كثير من اصطلاحاتهم وعلى الرواية عن مشائخهم ومن يعتمدون عليه في رواياته)[٣٦].

يقول الشيخ الحر العاملي: (ما ثبت عندنا كونه غير معتمد، فلذا لم ننقل منه، فمن ذلك كتاب مصباح الشريعة المنسوب إلى الصادق عليه السلام، فان سنده لم يثبت، وفيه أشياء منكرة مخالفة للمتواترات)[٣٧].

وقال صاحب رياض العلماء عند ذكر الكتب المجهولة: ومن ذلك مصباح الشريعة في الاخبار والمواعظ، كتاب معروف ومتداول، الى ان قال: بل هو من مؤلفات بعض الصوفية كما لا يخفى[٣٨].

ويقول السيد الخميني: (واما رواية مصباح الشريعة الدالة عل التفصيل بين وصول الغيبة الى صاحبها وعدمه: فلا تصلح للاستناد اليها لعدم ثبوت كونها رواية فضلاً عن اعتبارها بل لا يبعد أن يكون كتابه كله من استنباط بعض اهل العلم والحال ومن انشاءاته)[٣٩].

---

[٣٢] خاتمة المستدرك / الميرزا النوري الطبرسي – ج١ ص٢١٦.
[٣٣] المصدر السابق – ج١ ص٢١٥ و٢١٦.
[٣٤] في كتاب: الامان من أخطار الاسفار والازمان / السيد ابن طاووس - ص٩١.
[٣٥] الوجادة معناها ان يُعثر على كتاب في مكان ما منسوب لمؤلف معين دون اي دليل على صحة النسبة المذكورة. ودون ان يكون متداولاً بين العلماء والرواة حيث تعارفوا على رواية الكتب المعتبرة جيلا بعد جيل عن طريق الرواية واعطاء الاجازة كل عالم أو راوٍ لمن يحضر عنده من تلاميذه رواية ذلك الكتاب فيجيزهم روايته عنه، جيلاً بعد جيل الى ان وصل عصرنا الحاضر حيث انتشار المطابع ودور النشر المعروفة.
[٣٦] بحار الانوار / العلامة محمد باقر المجلسي (رض) / مؤسسة الوفاء في بيروت - ج١ ص٣٢.
[٣٧] خاتمة المستدرك / الميرزا النوري الطبرسي – ج١ ص٢٠٢.
أيضاً: هداية الامة الى احكام الائمة (عليهم السلام) / الحر العاملي - ج٨ ص٥٥٠.
[٣٨] الامام الصادق (عليه السلام) علم وعقيدة / رمضان لاوند - ص١١٢.
أيضاً: خاتمة المستدرك / الميرزا النوري الطبرسي – ج١ ص٢٠٢.
[٣٩] المكاسب المحرمة / السيد الخميني - ج١ ص٣٢٠.

وأيضاً ضعّف السيد الخوئي رواياته، قال في مصباح الفقاهة: (روي عن الصادق (عليه السلام) في مصباح الشريعة ولكن الرواية ضعيفة السند)[٤٠].

وفي تقديري ان هذا الكتاب قد بدأ كل باب فيه بذكر حديث منسوب للامام الصادق (عليه السلام) ثم يورد مؤلف الكتاب شرحاً لذلك الحديث وتفريعاً له كما يفعل بعض الخطباء اليوم حيث يوردون آية كريمة أو حديثاً شريفاً كموضوع في بداية محاضراتهم ثم يتفرعون بشرحها، فليس كل الكتاب هو من كلام الامام الصادق (عليه السلام) والله أعلم. وقد يتقوى هذا الرأي ببعض ما نجده فيه مما لا يمكن ان ننسبه للامام الصادق (عليه السلام) من خلال الامثلة التالية:

ـ في (الباب الثاني والثلاثين في التواضع) نقرأ قول مؤلفه الذي يُفترض انه الامام الصادق (عليه السلام): (سُئِلَ بعضهم عن التواضع؟ قال)[٤١] إلخ...

ـ في (الباب الثاني والثلاثين في التواضع) نقرأ قوله: (وأهل الارضين من العارفين)[٤٢]! ولم ترد لفظة العارفين في كل احاديث اهل البيت عليهم السلام، وهي من الالفاظ المستخدمة بكثرة عند الصوفية.

ـ في (الباب الثامن والثلاثون في الحساب): (وقال بعض الائمة)! وفيه: (وقال ابو ذر (ره))، وفيه أيضاً: (وروي عن يحي بن زكريا) عليهما السلام[٤٣]!

ـ (في (الباب الاربعين في الركوع): (وحُكِيَ أن ربيع بن خُثيم (ره) كان يسهر بالليل الى الفجر في ركوع واحد)[٤٤]. وفي موضع آخر – الباب الخامس والاربعون في العزلة ـ ايضاً يروي عنه، قال: (قال ربيع بن خيثم: إن استطعت أن تكون اليوم في موضع لا تعرف ولا تُعرف فافعل)[٤٥]. وفي موضع ثالث – الباب السادس والاربعون في الصمت – يقول: (وكان ربيع بن خيثم يضع قرطاساً بين يديه فيكتب كل ما يتكلم به ثم يحاسب نفسه في عشيته ما له وما عليه، ويقول آه آه نجا الصامتون يقيناً)[٤٦]. ولا يمكن قبول ان الامام المعصوم (عليه السلام) يروي عبادة شخص غير معصوم ويجعله مثالاً وقدوة للامّة! وقد ورد عن الامام جعفر الصادق (عليه السلام) انه قال: (إنّا عن الله ورسوله نحدِّث، ولا نقول: قال فلان وفلان فيتناقض كلامنا)، وذلك في الرواية التالية في كتاب رجال الكشي: (حدثني محمد بن قولويه، والحسين بن الحسن بن بندار القمي، قالا: حدثنا سعد بن عبد الله، قال: حدثني محمد بن عيسى بن عبيد، عن يونس بن عبد الرحمن، ان بعض أصحابنا سأله وأنا حاضر، فقال له: يا أبا محمد ما أشدك في الحديث، وأكثر انكارك لما يرويه أصحابنا، فما الذي يحملك على رد الأحاديث؟ فقال: حدثني هشام بن الحكم أنه سمع أبا عبد الله عليه السلام يقول: لا تقبلوا علينا حديثا الا ما وافق القرآن والسنة، أو تجدون معه شاهدا من أحاديثنا المتقدمة، فان المغيرة

---

[٤٠] مصباح الفقاهة، تقريرات السيد ابو القاسم الموسوي الخوئي (رض) /الشيخ محمد علي التوحيدي -ج١ ص٥١٤.
[٤١] مصباح الشريعة المنسوب للامام جعفر الصادق (عليه السلام) – ص٧٢.
[٤٢] مصباح الشريعة المنسوب للامام جعفر الصادق (عليه السلام) – ص٧٣.
[٤٣] المصدر السابق – ص٨٦.
[٤٤] المصدر السابق – ص٨٩.
[٤٥] المصدر السابق – ص١٠٠.
[٤٦] المصدر السابق – ص١٠١.

بن سعيد لعنه الله دس في كتب أصحاب أبي أحاديث لم يحدث بها أبي، فاتقوا الله ولا تقبلوا علينا ما خالف قول ربنا تعالى وسنة نبينا صلى الله عليه وآله فانا اذا حدثنا، قلنا قال الله عز وجل، وقال رسول الله صلى الله عليه وآله. قال يونس: وافيت العراق فوجدت بها قطعة من أصحاب أبي جعفر عليه السلام ووجدت أصحاب أبي عبد الله عليه السلام متوافرين، فسمعت منهم وأخذت كتبهم، فعرضتها من بعد على أبي الحسن الرضا عليه السلام فأنكر منها أحاديث كثيرة أن يكون من أحاديث أبي عبد الله عليه السلام. وقال لي: ان أبا الخطاب كذب على أبي عبد الله عليه السلام لعن الله ابا الخطاب، وكذلك اصحاب ابي الخطاب يدسون هذه الأحاديث الى يومنا هذا في كتب اصحاب ابي عبد الله عليه السلام، فلا تقبلوا علينا خلاف القرآن فانا ان تحدثنا حدثنا بموافقة القرآن وموافقة السنة، انا عن الله وعن رسوله نحدث، ولا نقول قال فلان وفلان، فيتناقض كلامنا، ان كلام آخرنا مثل كلام أولنا، وكلام أولنا مصادق لكلام آخرنا، فاذا اتاكم من يحدثكم بخلاف ذلك فردوه عليه وقولوا انت اعلم وما جئت به، فان مع كل قول منا حقيقة وعليه نورا، فما لا حقيقة معه ولا نور عليه فذلك من قول الشيطان)[٤٧].

ـ في (الباب الواحد والتسعون في المعرفة): (قال الصادق عليه السلام: العارف شخصه مع الخلق وقلبه مع الله، لو سهى قلبه عن الله طرفة عين لمات شوقاً اليه، والعارف امين وقايع الله وكنز اسراره ومعدن انواره ودليل رحمته عل خلقه، ومطية علومه وميزان فضله وعدله قد غن عن الخلق والمراد والدنيا، ولا مؤنس له سوى الله ولا نطق ولا إشارة ولا نفس إلا بالله، ومع الله ومن الله، فهو في رياض قدسه متردّد، ومن لطائف فضله إليه متزوّد والمعرفة أصل وفرعه الايمان)[٤٨].

ومن الملفت أنَّ بعض كبار علماء الشيعة تقبلوا هذا الكتاب ونقلوا عنه رغم انه لم يحتوِ على سند ولا وثاقة، فقد تداولته الشيعة عن طريق الوجادة! فممن نقل عنه: السيد محمد سعيد الحكيم (رضوان الله عليه) في كتابه (مصباح المنهاج)، الاجتهاد والتقليد، في موضعين ، الاول قوله: [وفي النبوي الآخر: (والله الذي لا إله إلا هو لا يهذب الله مؤمنا بعد التوبة والاستغفار إلا بسوء ظنه واغتيابه للمؤمنين). وعن مصباح الشريعة: قال الصادق (عليه السلام): (فإن اغتبت وبلغ المغتاب فاستحل منه، فإنه لم تبلغه ولم تلحقه فاستغفر الله له)][٤٩]، والموضع الثاني قوله: [ولعله إليه يرجع ما في النبوي المتقدم عن مصباح الشريعة من التفصيل بين بلوغ الغيبة للمغتاب وعدمه، لقرب أن يكون عدم وجوب الاستحلال مع عدم بلوغ الغيبة للزوم محذور في إبلاغه بها، لما يستوجبه من الشحناء ونحوها مما يلحقه بالتعذر حكما][٥٠]! وكذلك الشيخ الوحيد الخراساني (مد ظلّه) في كتابه منهاج الصالحين، في موضع واحد، حيث قال وهو يتحدث عن شخصية الإمام الصادق (صلوات الله عليه): [وقد روي عنه (عليه السلام) أنه قال: (العارف شخصه مع الخلق وقلبه مع الله، لو سهى قلبه عن الله طرفة عين لمات شوقا إليه، والعارف أمين ودائع الله، وكنز أسراره، ومعدن أنواره، ودليل رحمته على خلقه، ومطيّة علومه، وميزان فضله وعدله، قد غنى عن الخلق والمراد والدُّنيا، ولا مونس له سوى الله ولا نطق ولا إشارة ولا نفس إلا بالله و{لله} ومن الله ومع الله، فهو في

---

[٤٧] اختيار معرفة الرجال المعروف برجال الكشي / الشيخ ابو جعفر الطوسي (رض) – ج٢ ص٤٩٠.
[٤٨] مصباح الشريعة المنسوب للامام جعفر الصادق (عليه السلام) – ص١٩١.
[٤٩] مصباح المنهاج، الاجتهاد والتقليد / السيد محمد سعيد الحكيم (رض) / مؤسسة الحكمة الثقافة الاسلامية في النجف الاشرف – ج١ ص٣٢٤ و٣٢٥.
[٥٠] المصدر السابق – ج١ ص٣٢٩.

رياض قدسه متردّد، ومن لطائف فضله {إليه} متزوّد، والمعرفة أصل وفرعه الايمان)][51].
وغيرهما!

ومن الجدير بالذكر ان السيد حسن الصدر (رحمه الله) له رسالة في ان مؤلف مصباح الشريعة انما هو سليمان الصهرشتي تلميذ السيد المرتضى (رض)[52]، مع العلم ان سليمان المذكور له كتاب (اصباح الشيعة) وهو فيما يقال شرح لكتاب مصباح الشريعة[53]! وقال السيد محسن الامين (رض) في اعيان الشيعة: (وعن مصباح الشريعة للشيخ أبي الحسن سليمان بن الحسن الصهرشتي من مشاهير تلاميذ شيخ الطائفة أن الربيع كان يضع قرطاساً بين يديه فيكتب ما يتكلم به ثم يحاسب نفسه في عشيته ما له وما عليه ثم يقول آه نجا الصامتون)[54]، وهذا النص موجود في مصباح الشريعة المنسوب للإمام الصادق (عليه السلام) وقد مرَّ علينا ذكره، مما يكشف عن إنَّ المؤلف الحقيقي لكتاب مصباح الشريعة. من جهة اخرى فإنَّ هذا الكتاب وإن ورد ذكره بأنَّه تم تأليفه من قبل تلميذ الشيخ الطوسي (رض) أي في القرن الخامس الهجري، فإنه قد اختفى من التداول حيث لم تتم الاشارة اليه في تلك الفترة ليظهر فجأة في القرن السابع الهجري حين تمت الاشارة اليه من قبل السيد ابن طاووس (رض)، ولا يوجد دليل اكيد على ان الكتاب كله الموجود الآن هو نفسه الذي تم تأليفه من قبل الشيخ سليمان الصهرشتي في القرن الخامس الهجري ولا سيما مع تغيير اسم مؤلفه من الشيخ سليمان الصهرشتي الى الامام الصادق (عليه السلام)!

وذكر السيد أحمد الحسيني محقق كتاب (تكملة امل الامل) للسيد حسن الصدر في مقدمة تحقيقه للكتاب المذكور ان من مؤلفات السيد حسن الصدر: (رسالة في أن مؤلف مصباح الشريعة انما هو سليمان الصهرشتي تلميذ السيد المرتضى، اختصره من كتاب شقيق البلخي)[55]. ومن هنا نعلم كيف تسرب المذاق الصوفي الى هذا الكتاب ومن ثم الى التشيّع، فشقيق البلخي هو من اعلام التصوف السني في القرن الثاني الهجري. ويؤيد هذا ما ذكره الشيخ آقا بزرگ الطهراني قال: (ورأيت نسخة كتب في حاشيتها نقلاً عن خط الشيخ سليمان الماحوزي ما سمعه الشيخ سليمان عن العلامة المجلسي أنه كان يقول المجلسي أن مؤلف مصباح الشريعة هو شقيق البلخي)[56]. وهناك رواية تبين ان شقيق البلخي عاصر الامام الصادق (عليه السلام) وسمع منه[57]، كما انه يروي عن التقاءه بالامام موسى الكاظم (عليه السلام) وما جرى على يديه من معجزات[58].

******* والحمد لله رب العالمين *******

---

[51] منهاج الصالحين / الشيخ الوحيد الخراساني (مد ظلّه) / الناشر: مدرسة الامام باقر العلوم (عليه السلام) / مطبعة نگارش. - ج١ ص٣٨٨.
[52] نهاية الدراية / السيد حسن الصدر ت١٣٥١هـ / تحقيق ماجد الغرباوي – مقدمة المحقق ص٥٤.
[53] الذريعة الى تصانيف الشيعة / الشيخ آقا بزرگ الطهراني - ج١٤ ص٦٨.
[54] اعيان الشيعة / السيد محسن الامين (رض) - ج٦ ص٤٥٦.
[55] تكملة أمل الامل / السيد حسن الصدر / تحقيق السيد احمد الحسيني - مقدمة التحقيق ص٣٦.
[56] الذريعة الى تصانيف الشيعة / الشيخ آقا بزرگ الطهراني – ج٢١ ص١١٠.
[57] تقول الرواية: سأل شقيق البلخي جعفر بن محمد عليه السلام عن الفتوة فقال: (ما تقول انت) قال إن أعطينا شكرنا وإن منعنا صبرنا، قال: (إن الكلاب عندنا بالمدينة هذا شأنها ولكن قل إن أعطينا آثرنا وإن منعنا شكرنا). انظر: شرح نهج البلاغة / ابن ابي الحديد ت٦٥٦هـ - ج١١ ص٢١٧.
[58] مطالب السؤول في مناقب آل الرسول (صلى الله عليه وآله) / محمد بن طلحة الشافعي ت٦٥٢هـ – ص٢٩٠ و٢٩١.